

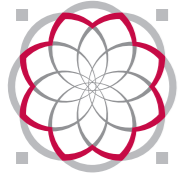
annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



التقرير **المرحلي**

٢٠١٧ - ٢٠١٨



annd

Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



التقرير **المرحلي**
٢٠١٧ - ٢٠١٨

٧	المقدمة
٩	رصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
١٧	أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة
٢٥	مسار فعالية التنمية
٣٣	الحوار مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي حول تأثير سياساتها في المنطقة
٤١	رصد المؤسسات المالية الدولية والحوار معها حول تأثير سياساتها في المنطقة
٤٧	البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
٥٣	العدالة الضريبية في البلدان العربية
٥٩	الاستعراض الدوري الشامل
٦٤	التقرير المالي
٦٦	المنشورات

المقدمة

توافقات تهدف إلى وقف النزاعات المسلحة من دون العمل على تأسيس سلام أهلي عادل وشامل ودائم يعالج الاختلالات البنوية والسياسية التي أدت إلى هذا الانفجار المدوي الذي طال كل دول المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد أثرت تداعياته على النسيج الاجتماعي وأدت إلى إضعاف بنية الدولة ومؤسساتها وتسببت بالكثير من الدمار والهجرة والنزوح. يبحث الحوار في مبادئ العقد الاجتماعي الجديد الذي يوفر العدالة كما يتناول الأسس العملية والفاعلة لمواكبة ومراقبة جهود وبرامج إعادة الاعمار وأهدافها وأولوياتها وآليات تنفيذها".

خضعت الشبكة خلال العام ٢٠١٨ لتقييم خارجي نفذته مؤسسة أجنبية مقيمة في جنيف، فجاءت نتيجته إيجابية مع ملاحظة أننا في الشبكة لا نظهر بما يكفي الأثر الذي تحدثه نشاطاتنا، لاسيما ان الفريق الذي عمل على التقييم استنتج ان أثرا إيجابيا تركته الشبكة في مجال السياسات العامة ومشاركة المجتمع المدني. بناء عليه، يلخص هذا التقرير التقييمي لمتابعة مجمل ما قامت به الشبكة وشركاؤها خلال العام ٢٠١٨، مع الاضاءة على أبرز الانجازات التي تم تحقيقها في اطار السياق العام الذي تشهده المنطقة.

زياد عبد الصمد

تميز العام ٢٠١٨ بكثافة النشاطات التي قامت بها الشبكة على غير صعيد. وقد جاءت هذه النشاطات وفق الاستراتيجية المرسومة والتي تهدف الى تعزيز مساهمة منظمات المجتمع المدني والتأثير في صنع السياسات العامة، في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

فأتاحت الشبكة قنوات لإنخراط منظمات المجتمع المدني وخبرائها في مسارات دولية وإقليمية ووفرت أدوات المدافعة والموارد المعرفية لهذه المساهمات، فانخرطت وفود من الشبكة في المسارات الاقليمية والدولية المعنية بخطة عمل ٢٠٣٠ من خلال التحضير لـ"المنتدى العربي للتنمية المستدامة" في بيروت و"المنتدى السياسي رفيع المستوى" في نيويورك فضلا عن المساهمة في التقرير الدولي الذي تعده "مجموعة المجتمع المدني الدولية للتفكير حول التنمية المستدامة". كما شاركت الشبكة من خلال وفد عربي في الاجتماعات السنوية للمؤسسات المالية الدولية من خلال تقديم أوراق بحثية حول السياسات العامة وتنظيم جلسات حوارية خلال المنتديات الموازية وبمشاركة ممثلين عن هذه المؤسسات. ولعل أبرز المساهمات جاءت في العلاقة مع الاتحاد الاوروبي ومتابعة مواقفه تجاه المنطقة والتعقيب عليها والانخراط في حوارات من خلال البرامج الاقليمية التي تنشط فيها الشبكة أو من خلال العضوية في "منتدى السياسات التنموية".

تتشارك الشبكة مع أعضائها وشركائها والخبراء في نشاطات على المستويين الوطني والاقليمي في مجالات السياسات العامة المختلفة من بينها السياسات الضريبية والحماية الاجتماعية والعمل غير المهيكل والحق في الغذاء والمسارات الدولية المتعلقة بالشراكة من أجل فاعلية التنمية وتمويل التنمية ومواكبة تقارير المراجعة الدورية الشاملة والتقارير الوطنية الطوعية حول التنمية المستدامة. ومن بين هذه الفاعليات تأتي النشاطات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص والمعايير التي يجب أن تحكمها وكيفية تحويلها إلى منفعة مشتركة تخدم الاهداف التنموية وتتسجم مع المبادئ الدولية لحقوق الانسان.

ولعل أبرز ما بدأت الشبكة القيام به منذ العام ٢٠١٧ هو الحوار بين مجموعة من الناشطين المدنيين المعنيين بمسار الانتقال الديمقراطي وتحدياته والتأسيس لدولة مدنية ديمقراطية وتنموية. يتناول الحوار سبل تعزيز مساهمة المجتمع المدني في مواجهة تحديات المنطقة في ظل تداعيات "الربيع العربي" وانعكاساته على دولها، خاصة بعد تكثيف الجهود التي تقوم بها قوى دولية وإقليمية فاعلة ومعنية بشؤون المنطقة لعقد

راصد الحقوق الاجتماعية
والاقتصادية في المنطقة
العربية

حول المسار :

الراصد العربي هو أداة بحث تستخدمها شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية لتعزيز انخراط المجتمع المدني في مسار صنع السياسات العامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي من خلال تحليل أثر السياسات المتبعة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتقديم التوصيات التي تستند على المقاربة الحقوقية. يصدر تقرير الراصد كل سنتين منذ العام ٢٠١٢ ويركز على أحد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية متناولا السياسات الوطنية، والاقليمية، والعالمية التي تؤثر على هذا الحق. ويمتد مسار اعداد الراصد على مدى سنتين، يتخللها عمل بحثي وحوارات وطنية واقليمية متعددة الاطراف تتيح المجال لتعزيز انخراط المنظمات الوطنية والاقليمية بحوارات سياسية حول الموضوع المختار. اما البحث بحد ذاته فيتضمن تحليل كمي ونوعي للسياسات العامة وبلورة توصيات تستخدم في مهام المناصرة والمدافعة التي تقوم بها الشبكة واعضاؤها. كما تتضمن تقارير الراصد دراسات حول قضايا محددة وتحليل موضوعاتي وإقليمي حولها.

لقد قامت الشبكة بنشر ثلاثة تقارير للراصد منذ إنطلاقه:

- تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٢ عن حق العمل وحق التعليم.
- تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٤ عن الحماية الاجتماعية.
- تقرير الراصد العربي لعام ٢٠١٦ عن العمل غير المهيكّل.
- وفي عام ٢٠١٩ سيصدر تقرير الراصد العربي عن الحق في الغذاء.

أهم المنجزات:

• تم استخدام النتائج البحثية لراصد ٢٠١٦ حول العمل غير المهيكّل في مسارات مختلفة للمدافعة والمناصرة من قبل الشبكة ومن قبل الاعضاء والشركاء الوطنيين. ومن أبرز المسارات التي تم استخدام نتائج الراصد فيها هي تقارير المراجعة الدورية الشاملة، وتقارير اجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وخاصة في مجال متابعة سياسات الاتحاد الاوروبي تجاه المنطقة. وبات يحتل موضوع العمل غير المهيكّل أولوية في مواضيع الشبكة، كنتيجة لهذا التقرير وما نتج عنه من فهم معمق لاهمية الموضوع وارتباطه بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. كما ان معظم ورشات العمل والحوارات التي تم تنظيمها على المستويين الوطني والاقليمي او تلك التي شاركت فيها الشبكة خلال العامين السابقين تناولت موضوع العمل غير المهيكّل وتأثيره على حقوق الانسان عموما وحقوق العمال بشكل خاص.

• نتيجة لتقرير الراصد حول العمل غير المهيكّل والنتائج البحثية المهمة التي تضمنها، اعتبرت الشبكة شريكا أساسيا في النقاش الاقليمي حول تطوير "مؤشرات اقليمية حول العمل غير المهيكّل"، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والاسكوا وممثلين عن مكاتب الاحصاء في بعض البلدان العربية، مما يشكل نقلة نوعية ومهمة في الشراكة بين الاطراف المتعددة للعمل على هذا الجانب التقني المهم اي تطوير مؤشرات وطنية واقليمية حول العمل غير المهيكّل علما بانه مرتبط الى حد كبير بالتعريف المشترك للعمل غير المهيكّل وبالتالي بالأبعاد الحقوقية المرتبطة بهذا التعريف.

• من خلال المعرفة التي تكونت في السنوات السابقة في اطار الراصد العربي حول الحماية الاجتماعية والعمل غير المهيكّل، ومع ادراك الشبكة لأهمية هذين الموضوعين وارتباطهما بالنموذج التنموي والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، قامت الشبكة باستخدام نتائج هذه الابحاث في تدريبات

وحوارات وطنية حولهما مما شكل فرصة للمتابعة وتوسيع دائرة المستفيدين منه.

• شكل العمل على الراصد الجديد حول الحق في الغذاء فرصة مهمة لخلق حوار بين مجموعة من منظمات المجتمع المدني والاكاديميين المختصين حول الموضوع، والتأكيد على اهمية اعتماد مقاربة حقوقية مرتكزة الى مفهوم السيادة الغذائية لم يتم اعتمادها في معظم التقارير التي صدرت عن المنطقة. تكمن اهمية مقاربة موضوع الحق في الغذاء من زاوية السيادة الغذائية بكونها مقاربة تتطلع الى السياسات العامة المؤثرة في احقاق الحق في الغذاء

يتناول الراصد العربي كل سنتين أحد الحقوق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بهدف تحليل السياسات العامة المتبعة والنظر في مدى تأثيرها على المنظومة الحقوقية وعلى العدالة الاجتماعية بشكل عام، ويعتمد التقرير دراسة المقارنة بين السياسات العامة في الدول العربية لاستخلاص افضل التجارب والتقدم بتوصيات لتطويرها باتجاه تحسين حقوق الانسان. كما ينظر في التجارب الدولية (من مناطق أخرى في العالم) والمقاربات الاقليمية بحيث بات يعتبر أحد الادوات المهمة التي تساعد الشبكة واعضاؤها وشركاؤها في الاتخراط في الحوارات حول السياسات العامة مستنديين الى نتائجه والمعطيات العلمية التي يوفرها.



الحماية الاجتماعية
في لبنان:
من نظام امتيازات
إلى نظام حقوق

أبرز النشاطات :



الراصد العربي عن الحق في الغذاء في المنطقة العربية : اجتماع خبراء



الراصد العربي عن الحق في الغذاء في المنطقة العربية : اجتماع خبراء

السياسات العامة وأثرها على الحق في الغذاء ولاسيما من منظور النوع الاجتماعي وتقدم تحليل مقارن يستند الى المعطيات والاحصائيات المتوفرة لتقديم التوصيات.

• أعداد ١١ تقريراً وطنياً (لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، تونس، المغرب، الجزائر، السودان، اليمن، موريتانيا) تتناول الموضوع من زوايا مختلفة مما يشكل موارد معرفية مهمة للمدافعة والمناصرة حول الموضوع.

• تنظيم ورشات عمل وطنية حول العمل غير المهيكل في ١١ دولة عربية وتنظيم ٥ ورشات عمل اقليمية حول العمل غير المهيكل وبمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المعنية والاعلام مما ساهم في إطلاق حوار حول الموضوع وعزز اهتمام المنظمات به ومكنهم من تقديم مقاربات تستند الى المقاربة الحقوقية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، وهي عمليا مقارنة تختلف عن تلك التي تعتمدها المؤسسات المالية الدولية والتي تنطلق من البعد الاقتصادي بحت.

• أعداد ٩ تقارير اقليمية تناولت واقع العمالة غير المهيكلة في المنطقة مع التركيز على واقع النساء في هذا القطاع، وتحديد المفاهيم العامة من منظور حقوقي وأثر السياسات العامة على العمالة غير المهيكلة، ونماذج من تجارب المجتمع المدني في تنظيم العاملين غير المهيكلين.

• أعداد ١٢ تقريراً وطنياً (الجزائر، البحرين، مصر، العراق، لبنان، تونس، المغرب، سوريا، موريتانيا، اليمن، الأردن، فلسطين) تتناول الموضوع من زوايا مختلفة مما يجعل منها موارد معرفية مهمة للقيام بمهام المدافعة والمناصرة، مع تضمين التقارير لدراسات حالة متنوعة ترسم صورة اقرب الى الواقع الذي يعيشه العاملون غير المهيكلين.

• تنظيم ورشات عمل وطنية حول الحق في الغذاء في ٦ بلدان عربية وبمشاركة ممثلين عن القطاعات الحكومية والمجتمع المدني والاعلام حول مفاهيم السيادة الغذائية وواقع البلد المستضيف والتحديات التي تعيق تحقيقها مع التقدم بتوصيات محددة على مستوى السياسات العامة.

• تنظيم ٣ ورشات عمل اقليمية حول الحق في الغذاء شارك فيها ممثلون عن منظمات المجتمع المدني وأكاديميون وممثلون عن المنظمات الدولية وهيئات الأمم المتحدة ساهمت في تحديد الواقع في مجال الحق في الغذاء، وتحديد الاولويات الموضوعية ومعرفة المبادرات القائمة وكيفية البناء على ما هو قائم.

• أعداد ٨ تقارير اقليمية تتناول مواضيع مختلفة تتعلق بالامن الغذائي والسيادة الغذائية وتقدم مقاربات جديدة حول

قصة نجاح: الراصد العربي والحوار السياسي حول الحماية الاجتماعية والعمل غير المهيكل

يشكل الراصد العربي مرجعا مهما للشبكة العربية وللكثير من المنظمات الأعضاء والشريكة وهو يستخدم في اعمال المناصرة والمدافعة وفي اللقاءات والحوارات مع صناعات السياسات العامة. وهناك امثلة عديدة لهذا الاستخدام نستعرض بعضها:

اطار الراصد العربي، وعملها حول موضوع الحماية الاجتماعية والعمل غير المهيكل، مكنهما من قيادة هذه الحملة الوطنية والانخراط في الحوار السياسي حول العمل غير المهيكل وصولا الى اقتراح تعديلات محددة في مجال الحماية الاجتماعية.

شكلت مواضيع الراصد والنتائج البحثية التي نتجت عنه خلال السنوات الثلاث السابقة مضمونا مهما للحوارات والمنتديات الاقليمية التي نظمتها الشبكة خارج اطار الراصد، فنجد ان معظم هذه المنتديات التي اعدت في اطار خطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة او في اطار الحوار مع جامعة الدول العربية او في اطار الحوارات الوطنية في مختلف البلدان او في جلسات الحوار مع صندوق النقد الدولي او مع الاتحاد الاوروبي تضمنت جلسات ونقاشات حول الحق في العمل والحماية الاجتماعية والعمل غير المهيكل واستندت بشكل كبير الى نتائج الراصد وشارك فيها الباحثون الذي عملوا على تقارير الراصد وتم توزيعها خلال هذه المنتديات مما شكل فرصا لتوسيع انتشارها وإيصال رسائلها في منتديات مختلفة.

- في وقت تعمل الشبكة على تقارير الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان في عدد من البلدان العربية، من خلال دعم جهود المنظمات الشريكة والتحالفات الوطنية في اعداد "تقارير المجتمع المدني"، تستند هذه التقارير الى النتائج التي ينتهي اليها الراصد العربي لاسيما في مجال الحق في العمل والحق في الحماية الاجتماعية ان كان لجهة استخدام المفاهيم والتعريفات او لجهة المعطيات والبيانات التي يوفرها. وتشكل آلية الاستعراض الدوري الشامل آلية مباشرة للحوار مع صانعي السياسات على المستوى الوطني وفي مجلس حقوق الانسان. وقد اكتسبت جهود الشبكة في هذه المجال مصداقية واصبحت تعتمد تقاريرها من قبل جهات دولية وتنشر على مواقعها (UPR-Info مثلا)، مما يؤكد على اهمية هذه المواد التي توفرها تقارير الراصد العربي. كما استخدمت نتائج الراصد في التقارير التي تعدها الشبكة مع شركائها في تقييم الجهود المتعلقة بـ"خطة عمل التنمية المستدامة".

- تشارك الشبكة في حملات وطنية حول الحق في العمل، مثلا الشبكة جزء من حملة "عملي حقي في لبنان" الي جانب منظمات عديدة، وهذه الحملة تقوم باعمال المدافعة والمناصرة حول الحق في العمل وتتقدم بتعديلات قانونية، ومن الادوار المطلوبة من الشبكة في اطار هذه الحملة، المساعدة في التقدم باقتراحات لتعديل السياسات العامة والقوانين. ما سيجعل من تقرير الراصد العربي الثلاثة مرجعا أساسيا لهذه الحملة.

- لعب شركاء الشبكة في فلسطين ولا سيما "شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومرصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية" دورا مهما في الحملة الوطنية حول الحماية الاجتماعية، علما ان التقرير الاول الذي اعدته هاتان المؤسستان حول الحماية الاجتماعية في فلسطين كان جزءا من الراصد العربي. وبالتالي فان انخراطهما في



راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التنمية الزراعية والحق في الغذاء والأمن والسيادة الغذائية



راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: التنمية الزراعية والحق في الغذاء والأمن والسيادة الغذائية

أجندة ٢٠٣٠
للتنمية المستدامة

حول المسار:

إن انخراط الشبكة في خطة عمل التنمية ليس جديداً، بل هو مسار مستمر، منذ إعلان الالفية وصولاً إلى إعلان خطة عمل العام ٢٠٣٠. لطالما كانت الشبكة تعمل على المناصرة والضغط من أجل اعتماد سياسات تنموية تركز على المقاربة الحقوقية، سواء عبر التشبيك بين منظمات المجتمع المدني وتوحيد جهودها على المستوى الإقليمي، أو عبر المشاركة في مساحات الحوار المتعدد الأطراف حول التنمية المستدامة، والانخراط في مسارات دولية وإقليمية، خاصة التي تضم جهات رسمية، لإيصال صوت المجتمع المدني إلى الحكومات في ظل ازدياد تقلص حيز الحريات المتاح للعمل بشكل مستقل. أما على مستوى الدول العربية، فقد ساهمت الشبكة في خلق مساحات الحوار المتعدد الأطراف، خاصة مع الحكومات، والانخراط في جهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبناء القدرات. كما انخرطت الشبكة في جهود متابعة ورصد وتوثيق التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل ٢٠٣٠، وتوفير الموارد الضرورية لذلك.

أهم المنجزات:

- تعزيز قنوات الإخراط مع المؤسسات الإقليمية التي تضم الجهات الرسمية، كالإسكوا وجامعة الدول العربية، في إطار تنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠، من خلال تأسيس منصة تضم سبع شبكات إقليمية متعددة الاختصاصات (إلى جانب شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - كوثر، الإتحاد العربي للنقابات، المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، الفرع العربي للتحالف الدولي للموئل، الفروع العربي لمنظمة الشفافية الدولية). تهدف المنصة إلى تعزيز التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وتوحيد جهودها على المستوى الإقليمي لتفعيل المشاركة وتغطية مجالات عمل متنوعة وتوخيا لتعزيز المصداقية والأثر المتوخى، وللتوصل إلى إدارة حوار مأسس حول السياسات العامة تساهم في تطوير المسيرة التنموية في البلدان العربية.
- تعزيز الإخراط في المسارات الدولية حول التنمية المستدامة، وتمكين ممثلي منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية من المشاركة الفاعلة في المنتدى السياسي رفيع المستوى. ويشكل التعاون مع الشبكات العالمية ولا سيما مع "مجموعة التفكير حول التنمية المستدامة" (Reflection Group on Sustainable Development) وهي تضم مركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشبكة بدائل التنمية مع النساء لعصر جديد (DAWN)، ومنتدى السياسات العالمية، والاتحاد الدولي للخدمات، والراصد الاجتماعي، ومجموعة التنمية الدولية، وشبكة العالم الثالث، وبدعم من مؤسسة فريدريش إيبيرت مصادر مهمة لتأمين الموارد المعرفية ودعم انخراط المجتمع المدني في البلدان العربية في المسارات الدولية. وكذلك الامر بالنسبة للتعاون مع شبكات مثل "العمل من أجل التنمية المستدامة" (Action For Sustainable Development A&SD).
- تسهيل وصول منظمات المجتمع المدني الى الموارد والادوات المتعلقة بالتنمية المستدامة من خلال توفير منصة الكترونية تحتوي على تقارير وطنية وإقليمية، ومصادر، وأدلة حول أدوار مختلف أصحاب المصلحة، الخ.
- المساهمة في وضع مسار خطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والحوار حول التقدم في تنفيذها في صلب إهتمام أعضاء الشبكة وشركائها وانخراطهم في حوارات وطنية ذات الشأن وذلك من خلال دعم جهود منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني في متابعة التقدم وصياغة تقارير الظل وتنظيم برامج التدريب وحوارات وطنية.



أبرز النشاطات :

إنشاء منصة إلكترونية لرصد التقدم في خطة عمل التنمية المستدامة

تم إنشاء منصة إلكترونية لرصد التقدم في جهود التنمية المستدامة (<http://monitor.annd.org/2030>) بهدف توفير الموارد لتنفيذ خطة العمل وإحراز التقدم، وهي متوفرة باللغتين العربية والإنكليزية. إن المنصة الإلكترونية تتيح أمام منظمات المجتمع المدني تقديم وجهة نظرهم حول البرامج والخطط المتبعة وفق معايير حقوق الإنسان ولممارسة دورهم المستقل في الرقابة. تحتوي المنصة على تقرير إقليمي يتابع التنفيذ مستنداً بذلك إلى تقارير وطنية تتابع التقدم/التراجع في التنمية المستدامة، وهي تطلّ حالياً لبلدان الأردن ومصر وتونس. وقد تم إنجاز هذه التقارير بفضل جهود خمسة باحثين وطنيين قاموا بجمع المعطيات بناء على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ثم تمت مراجعتها من قبل خبير إقليمي ومناقشتها في ورشة عمل بمشاركة خبراء. كما تحتوي المنصة على موارد ومصادر وملخصات عن النشاطات التي تنفذ حول التنمية المستدامة، ودليلاً حول تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ من إعداد الشبكة.

دليل الموارد للممارسين

تم إعداد دليل خاص بأهداف التنمية المستدامة، يناقش خطة عمل ٢٠٣٠ انطلاقاً من سياق المنطقة العربية وتحدياتها وقضاياها التنموية، كما يناقش نهج الخطة وآليات تطبيقها انطلاقاً من مقارنة حقوق الإنسان. ويركز الدليل على أهمية الترابط والتكامل بين مختلف الأهداف، وهو يقدم مراجعة عملية تستند إلى تجارب واقعية، وإلى قراءة نقدية للمفاهيم التنموية السائدة. بالإضافة إلى ذلك، يبحث الدليل في آليات المراجعة المتعلقة بخطة عمل التنمية المستدامة ونقاط القوة وأوجه القصور في كل منها. وينطلق الدليل من أهمية مشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطط التنمية المستدامة، وهو ما أقرت الاعلان العالمي حول التنمية المستدامة بتناوله المقاربة التشاركية بين مختلف الأطراف التنمويين. ويصاحب هذا الدليل ثلاثة كتيبات تتوجه إلى كل من المجتمع المدني والنقابات والبرلمانات، فتقدم توصيات حول دور كل منها في تنفيذ الأجندة وكيفية المشاركة في الجهود. يتوفر الدليل على المنصة الإلكترونية على الرابط التالي: <http://monitor.annd.org/manual.php>

وقد تم تنظيم ورش عمل لبناء قدرات الممارسين إستناداً إلى الدليل، من أجل مناقشة النتائج والتوصيات الرئيسية الواردة فيه والتعمق في تنفيذ جدول الأعمال على المستوى الوطني. تم تنظيم الاجتماعات على النحو التالي:

- لبنان ٢٦-٢٧ سبتمبر ٢٠١٧
- تونس ٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠١٧
- الأردن ١٥-١٦ يناير ٢٠١٨
- المغرب ٢٦-٢٧ يناير ٢٠١٨
- مصر ٢٣-٢٤ مارس ٢٠١٨، نظمت بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

جلسات حوار وطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

نظمت جلسات حوار وطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كل من مصر، ولبنان، وتونس، والأردن لمناقشة التقارير الوطنية والمباشرة بتقييم وطني شامل يتعمق في مسار تنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠ والمبادرات الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية. وقد تم ذلك وفق الجدول التالي:

- **مصر:** في ٢٨-٢٩ آذار/مارس ٢٠١٧ بالتنسيق مع الجمعية المصرية لتعزيز المشاركة المجتمعية والمركز المصري لحقوق الاقتصادية والاجتماعية
- **لبنان:** في ٤-٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ بالتنسيق مع معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، والمرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين، والمركز اللبناني للتدريب النقابي، والحركة الاجتماعية، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية
- **الأردن:** من ٢٨ إلى ٢٩ مارس ٢٠١٧ بالتعاون مع مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية
- **تونس:** في يوم الخميس ٢٠ يوليو ٢٠١٧ بالتعاون مع منتدى العلوم الاجتماعية
- **المغرب:** ٣٠ يونيو ٢٠١٧ مع الفضاء الجمعي بالرباط

الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية

تم تنظيم الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في بيروت في ٢٢-٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، بمبادرة من منصة المجتمع المدني حول التنمية المستدامة (راجع الفقرة حول أهم الانجازات أعلاه)، وحضره خمسة وستين مشارك/ة وخبير/ة يمثلون خمسين منظمة. وقد نظم الاجتماع بالشراكة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، كمحطة أساسية للتخصير للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، وشاركت فيه ومنظمات دولية وإقليمية. ناقش الاجتماع التحديات التنموية التي تواجه المنطقة العربية وخرج بتوصيات عبرت عن وجهة نظر المشاركين تم رفعها إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة وحيث تم عرضها ومناقشتها.

ويعد هذا الاجتماع استكمالاً لمسار بدأته الشبكة بالتنسيق مع منظمات من المجتمع المدني على المستوى الإقليمي منذ العام ٢٠١٣، لتفعيل المشاركة في المسارات الإقليمية والدولية ذات الشأن. وقد نظم في عام ٢٠١٧ المؤتمر الإقليمي حول "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" في ٣-٤ تموز/يوليو ٢٠١٧ في مقر جامعة الدول العربية في العاصمة المصرية، القاهرة. وكان المؤتمر قد أعد كجزء من تنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مديرية منظمات المجتمع المدني) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا). أما عام ٢٠١٦، فقد نظمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ومنظمة أوكسفام بالتعاون مع الإسكوا وبمشاركة جامعة الدول العربية ورشة عمل إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية تحت عنوان "مقاربات إقليمية لتنفيذ اجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة"، والتي عُقدت في ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو، ٢٠١٦ في بيروت.

تقارير تسليط الضوء Spotlight Reports

في إطار رصد تنفيذ خطة عمل التنمية المستدامة، وانطلاقاً من أهمية تقديم المجتمع المدني وجهة نظره كشريك في التنمية وكفاعل رقابي مستقل ينطلق من مقارنة حقوق الإنسان، بلورت الشبكة

تقارير وطنية حول تنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠، في الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وكان ذلك في إطار تنفيذ مشروع بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية المعنون "تعميم أهداف التنمية المستدامة في جدول أعمال المجتمع المدني العربي". نشرت الشبكة هذه التقارير بالتعاون مع مجموعة التفكير الدولية حول التنمية المستدامة (راجع الفقرة أهم الانجازات أعلاه).

- **التقرير الكامل لعام ٢٠١٨:** <http://www.socialwatch.org/report2018>
- **التقرير الكامل لعام ٢٠١٧:** <http://www.socialwatch.org/report2017>
- **التقرير الكامل لعام ٢٠١٦:** <http://www.socialwatch.org/report2016>

مشاركة الشبكة في المنتديات السياسية الرفيعة المستوى

لقد توجت جهود الشبكة، بدءاً من تنظيم اجتماعات تحضيرية لمنظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي والمشاركة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ورفع توصيات المجتمع المدني كجزء من مساهمة المنطقة العربية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى، وصولاً إلى صياغة التقارير الوطنية، والتي يمكن اعتبارها تقارير ظل لتقارير المراجعة الوطنية الطوعية (VNR)، بالمشاركة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك.

قصة نجاح: إنشاء منصة إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية

إن مشاركة الشبكة في مختلف المسارات الدولية والإقليمية المتعلقة بخطة عمل ٢٠٣٠، والتي تسبقها دائماً محاولات لتوحيد الجهود والمواقف بين منظمات المجتمع المدني على مستوى إقليمي في تنظيم الاجتماعات الموازية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني، أظهرت الحاجة إلى تنظيم هذا الحوار وتفعيل التنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وإلى خلق منصات أو منابر تضمن استدامتها واستمراريتها. بالتالي، انبثقت من هذه الجهود منصة إقليمية تضم شبكات تمثل قطاعات مختلفة، وذلك كي تبلور رؤية ورسالة وأهداف واضحة حول القضايا ذات الأولوية الإقليمية، ثم استراتيجية تضمن العمل المتسق بحيث تحدد آليات العمل والخطط والمقاربات التي يتم اعتمادها. وتطلق هذه المنصة من حاجة ملحة اليوم هي تقلص الحيز المتاح أمام المجتمع المدني للمشاركة وبالتالي التأثير في المسارات التنموية وفي السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية، بما يحتم على المنظمات تعزيز التعاون فيما بينها وتقوية العمل المشترك ومأسسته، لتتمكن من توحيد الموارد والجهود وطرح نفسها كمجموعة وازنة في مختلف المسارات متعددة الأطراف. كما تبرز الحاجة إلى هذه المنصة نظراً إلى تعدد اختصاصاتها ومجالات عملها، وذلك انطلاقاً من مقارنة تنموية جديدة تقوم على نهج حقوق الانسان وتشدد على الترابط والتكامل بين مختلف أهداف وموضوعات التنمية، وهي مقارنة تعززها وتنادي بها خطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة. وقد تبلورت هذه المنصة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي انعقد في العاصمة المغربية- الرباط ربيع عام ٢٠١٧ وتعززت في المسار التحضيري للاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني في نيسان/أبريل ٢٠١٨، ثم في مشاركتها في المنتدى العربي للتنمية المستدامة عام ٢٠١٨ في بيروت. وقد تمكنت من إيصال رسائل تعبر عن وجهة نظر من المجتمع المدني، ثم رفعها فيما بعد إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى في نيويورك. وتسعى هذه المنصة اليوم إلى الإنخراط في الجهود الإقليمية على مستوى جامعة الدول العربية، وتحديداً المشاركة في القمة الاقتصادية العربية المقبلة (بيروت يناير ٢٠١٩). كما تمثل هذه المنصة حصيلة تراكم جهود التنسيق بين منظمات المجتمع المدني على مدى سنوات.



ورشة عمل حول تعزيز السياسات العامة من أجل تنفيذ أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة - بيروت ٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٧ - بيروت ٣٠ - تشرين الثاني ٢٠١٧



ورشة عمل حول الواقع والتحديات في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية - الواقع والتحديات - مصر - ٣٠ حزيران ٢٠١٨

مسار فعالية التنمية

حول المسار:

تساهم منظمات المجتمع المدني بالعملية التنموية وتحقيق التغيير الاجتماعي عبر وسائل ديمقراطية، وسلمية، وتعددية مبتكرة. إلى جانب كونها أداة لتعزيز التضامن الاجتماعي، ولتقديم الخدمات، وتحفيز المجتمعات للانخراط في العملية التنموية، وتعمل منظمات المجتمع المدني أيضاً على تمكين هذه المجتمعات من المطالبة بحقوقها في سبيل تحسين الظروف المعيشية وبناء دولة ديمقراطية تنموية وعادلة.

المجتمع المدني لاعب رئيسي وشريك فاعل ومؤثر في مسار فاعلية التنمية، إلى جانب الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص والمجالس النيابية. تحاول منظمات المجتمع المدني الوفاء بالشروط اللازمة لتحسين مشاركتها وزيادة تأثيرها على العملية التنموية والسياسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية الدور الذي تلعبه مع كل التحديات والمسؤوليات المترتبة عليه. من الممكن تحقيق ذلك من خلال التأكيد على مبادئ المساءلة الشخصية و"السعي لتعزيز فاعلية المجتمع المدني في التنمية".

أهم المنجزات:

- تعزيز انخراط الشبكة في شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية (CPDE) وتوسيع دائرة المنظمات المدنية المنخرطة ودعم جهود وطنية حول موضوع البيئة التمكينية ومبادئ اسطنبول

- ربط مخرجات ونتائج العمل في مسار فاعلية التنمية بالمسارات الأخرى التي تعمل عليها الشبكة لا سيما مسار خطة عمل ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة والجهود من أجل تعزيز البيئة التمكينية للمجتمع المدني والحوار حول السياسات العامة مع الاتحاد الأوروبي.

- التوسع في العمل على محاور ومواضيع جديدة تم تحديدها كأولويات في المرحلة الحالية ولاسيما مساءلة القطاع الخاص ومعايير رصد تدخلاته خاصة عندما يستفيد من التعاون التنموي بأشكاله المختلفة على صيغة مساعدات أو تمويل مختلط (Blending Aid) أو قروض ميسرة أو حوافز استثمارية أو تسهيلات ومرونة في المعايير القانونية، وذلك في ظل التحول نحو التركيز على دور الموارد المحلية في تمويل التنمية وفق برنامج أديس أبابا الصادر عن قمة تمويل التنمية عام ٢٠١٥ (Domestic Resource Mobilization). والعمل على قضايا تمويل التنمية في المنطقة العربية والتعاون التنموي بين دول الجنوب (التعاون جنوب-جنوب من أجل التنمية)

النشاطات المنجزة:

المشاركة في اجتماع نيروبي واجتماع المجتمع المدني الموازي وتنظيم ورشة عمل حول مسار فاعلية التنمية في المنطقة العربية خلاله

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية، اجتماعاً إقليمياً في المنطقة العربية. هدف الاجتماع الى مناقشة الاسراتيجيات وتبادل الخبرات حول العمل المنجز في العام الماضي، هذا بالإضافة إلى ضمان الإتساق والتكامل بين الخطة الوطنية والعمل الإقليمي. كما هدف الإجتماع إلى صياغة موقف حول تمويل التنمية ليعرض في الاجتماع الرفيع المستوى الثاني للشراكة العالمية حول التعاون الإنمائي الفعّال في نيروبي، كينيا، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر - ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد تبنى الحضور خلال الاجتماع ورقة موقف إقليمية تحدد موقف المجتمع المدني في المنطقة العربية حول مسائل تمويل التنمية والتعاون التنموي الفعال، خاصة بما يتناسب مع سياق المنطقة العربية وتحدياتها، وقد تم تقديم هذه الورقة في إجتماع نيروبي.

رابط الورقة: <http://www.annd.org/data/file/files/20Nairobi-FINAL-%20Paper-HLM2%PositionAR.pdf>

إعداد كتاب عن تنفيذ مبادئ اسطنبول

نشرت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية كتاباً عن تنفيذ مبادئ إسطنبول في ست دول عربية. كشفت الدراسة التي أطلقت في عام ٢٠١٧ عن التفاوت في تطبيق مبادئ إسطنبول في الدول الست (البحرين، ومصر، والعراق، والأردن، والسودان، وتونس) وذلك ارتباطاً بالبيئة المحيطة والتي تساهم في التمكين أو تعيقه، ويتوفر الإرادة السياسية، والمساحات المتاحة للحوار الوطني، وأخيراً وليس آخراً قدرة المجتمع المدني على تمكين نفسه عبر الوصول إلى الموارد والمعلومات. الكتاب متوفر على الرابط التالي: <http://www.annd.org/arabic/itemId.php?itemId=521>

إعداد أوراق حول التعاون التنموي

تم إعداد ثلاث أوراق حول مواضيع محددة في التعاون التنموي:

- **التحديات التي تواجه فاعلية تمويل التنمية: ما دور منظمات المجتمع المدني في البلدان العربية؟**

تم إعداد هذا البحث من قبل الباحثة والخبيرة المستقلة زينة عيلة، وقد تناول الكتاب مسألة التحول في مجال تمويل التنمية من التركيز على فاعلية المعونة التنموية نحو التركيز على فاعلية التعاون التنموي، عارضاً أهم الإتجاهات والتحديات المعاصرة في تمويل التنمية، خاصة في المنطقة العربية. وقد عرض الكتاب حالات مختلفة عن وسائل تمويل التنمية في المنطقة، وهي الدين العام والضرائب والمساعدات الرسمية والتدفقات المالية الخاصة من حوالات مالية واستثمارات خاصة وتمويل مختلط، وتقييمها من وجهة نظر نقدية. كما عرض الكتاب دراسات حالة من المنطقة، وخلص الى توصيات حول دور المجتمع المدني ومواقفه حول مختلف وسائل تمويل التنمية.

- **التعاون الإنمائي جنوب-جنوب: حالة المنطقة العربية**

كتب د. محمد سعيد السعدي، الباحث والخبير في الشؤون الاقتصادية والسياسات العامة ورقة حول التعاون التنموي جنوب-جنوب تناولت خصائصه ومميزاته وأشكاله، خاصة في المنطقة العربية. وتركز الورقة على التعاون الإنمائي العربي من حيث أهميته وتوزيعه الجغرافي والقطاعي وتقدم نظرة نقدية لمحتواه وأبعاده، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها المنطقة بعد الانتفاضات التي هزته في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١. كما تتطرق الورقة في جزئها الأخير إلى الإندماج الإقليمي العربي بوصفه آلية أساسية من آليات التعاون جنوب-جنوب موضحة، من خلال تقييم تجربتي مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، محدودية الإنجازات وحجم التحديات التي تواجهها. ويتجلى من خلال الدراسة بأن التعاون جنوب-جنوب بالعالم العربي متخلف كثيراً مقارنة مع مناطق الجنوب الأخرى،

وهو قائم على الإعتبارات الجيو-سياسية أكثر من المصالح الاقتصادية.

• دور ومساءلة القطاع الخاص في مسارات التنمية

تم إعداد هذه الورقة من قبل الباحثة كندة محمديّة، وهي تبحث في مساءلة القطاع الخاص، خاصة في ظل الدور الذي يضطلع به في مجال التنمية. فخطة عمل ٢٠٣٠ وسائر المسارات المتعلقة بتمويل التنمية والمؤسسات الدولية باتت تتوجه نحو إعطاء القطاع الخاص مساحة أكبر للمشاركة في عملية التنمية، خاصة تحت مسمى "الشراكة بين القطاعين العام والخاص". إلا أن تحليل دور القطاع الخاص يتطلب مناقشة عدة قضايا ومن زوايا مختلفة، مثل ماهية القطاع الخاص الذي نتحدث عنه، وكيفية تدخل الدولة، ودور القوانين الملزمة أو غير الملزمة، بما أن التجربة أثبتت أن تعبئة الإستثمارات الناجحة والتنمية تتطلب تدخلاً توجيهاً. ثم تناقش الورقة وسائل وآليات مساءلة القطاع الخاص، وتبحث في مسارات محددة مثل إصلاح اتفاقيات الاستثمار الدولية وتوضيح التزامات المستثمر ومعاهدة الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان. ثم تخلص الورقة إلى مقترح موقف لمنظمات المجتمع المدني حول دور ومساءلة القطاع الخاص في التنمية، انطلاقاً من المقاربة التنموية القائمة على نهج حقوق الإنسان.

ورشة عمل حول فاعلية التنمية في المنطقة العربية

عقدت ورشة عمل حول فاعلية التعاون التنموي في بيروت، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. جمعت مشاركين يمثلون منظمات المجتمع المدني من مختلف الدول العربية، وقد تمت مناقشة الأوراق التي تم إعدادها والمذكورة اعلاه حول التعاون التنموي جنوب-جنوب ومساءلة القطاع الخاص وتمويل التنمية في المنطقة العربية. وقد تضمن اللقاء ورشة عمل حول معايير ومؤشرات رصد الفضاء المدني، وورشة عمل حول تمويل التنمية في المنطقة العربية واتجاهاته ومعايير ومؤشرات تقييم الأثر، خاصة عندما يتعلق الأمر بمشاريع ينفذها القطاع الخاص. وقد تم الإتفاق خلال ورشة العمل على معايير ليتم استخدامها في رصد الفضاء المدني عبر المنصة الإلكترونية التي تم إنشاؤها.

اجتماع سكرتاريات شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية في بيروت

استضافت الشبكة الاجتماع السنوي المشترك للسكروتاريات القطاعية والإقليمية في شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية. هدف الاجتماع إلى ترجمة الاستراتيجية العامة للشراكة، تحت عنوان "المساءلة والبناء والالتزام بتنمية فعالة تضع الناس في صلبها" إلى استراتيجيات وأعمال وطنية وإقليمية وقطاعية وموضوعاتية، وخاصة باتجاه اعتماد إطار تعاون تنموي فعال خاصة بالعلاقة مع خطة عمل ٢٠٣٠، ومساءلة القطاع الخاص بناء على مقاربة حقوق الإنسان، والتعاون التنموي الأفقي في ما بين بلدان الجنوب، فاعلية التنمية في منظمات المجتمع المدني، إصلاح البيئة المواتية للمجتمع المدني، التركيز على البلدان الهشة والمعرضة لصراعات. وقد تم التباحث في أمور تنظيمية تتعلق بالشراكة، وفي البرامج المقبلة لها، كما تم تبادل التجارب والتقدم المحرز بين السكروتاريات وتنظيم ورشة عمل حول المناصرة.

ورشة عمل حول فاعلية التنمية - مساءلة القطاع الخاص

تم تنظيم ورشة عمل حول فاعلية التنمية في المنطقة العربية في عمان في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٨، وقد تركزت بشكل أساسي على دور ومساءلة القطاع الخاص. تضمنت هذه الورشة نقاشات حول وسائل تمويل القطاع الخاص المعتمدة حالياً في إطار التعاون التنموي، ومجالات وآليات مساعلته، وموقف المجتمع المدني منها. وقد سعت ورشة العمل إلى الخروج بمختلف المؤشرات أو المعايير التي يمكن اعتمادها في رصد شفافية القطاع الخاص ومساهمته في التنمية والتزامه بمعايير حقوق الإنسان. وتعتبر هذه الورشة خطوة أولى في مسار رصد فاعلية القطاع الخاص وحقوق الإنسان في قطاع الاعمال، خاصة وأنه بات يستفيد من التعاون التنموي، سواء على شكل شراكات، أو تمويل مختلط، أو قروض ميسرة، أو عبر تشجيع سياسات تخلق مناخ محفز للأعمال، الخ.

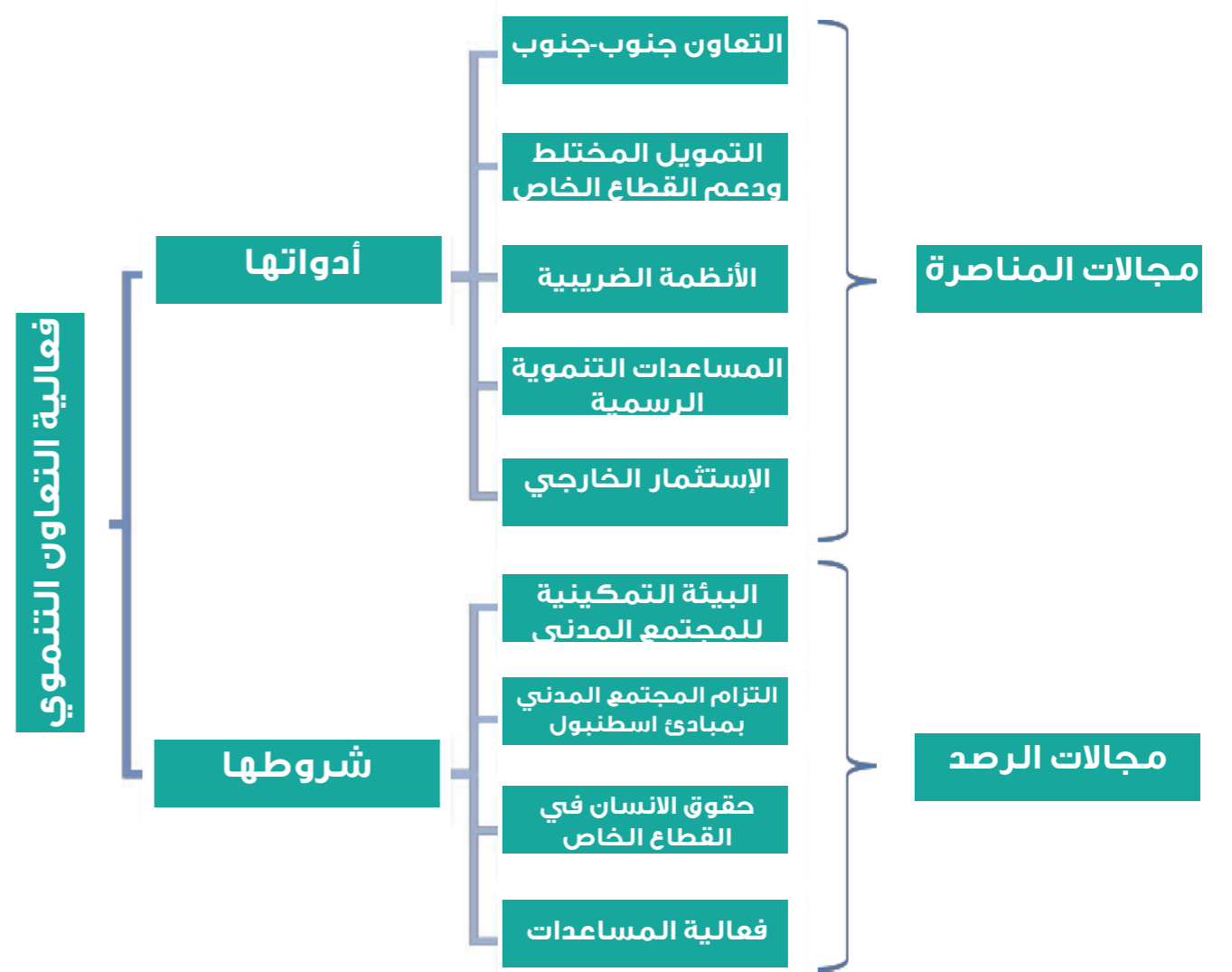


اجتماع سكرتاريات المجتمع المدني من أجل فاعلية التنمية - بيروت - ٧ حزيران ٢٠١٨



قصة نجاح: ترسيخ مبادئ فعالية التنمية وتعميم استخدامها في مسارات مختلفة

إن تمويل التنمية يبقى سؤالاً ملازماً لمسار خطة عمل ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. فمنذ مؤتمر بوسان عام ٢٠١١، لم تعد المساعدات الوسيطة الأساسية لتمويل التنمية، عندما انطلق مسار جديد للتعاون التنموي الفاعل. وقد أصبح مسار التعاون التنموي الفاعل من أهم الأطر حيث تتم مناقشة مسارات تمويل التنمية وسبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل تأكيد الهدف ١٧ من أهداف التنمية المستدامة على الشراكات بين مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذها. وقد انخرطت الشبكة في مسار فاعلية التنمية منذ بدايته وكانت من بين الأعضاء المؤسسين لشراكة منظمات المجتمع المدني لفاعلية التنمية. وقد توسع عمل الشبكة في السنتين الأخيرتين ليشمل مختلف جوانب فاعلية التنمية، ويتقاطع معه في معظم قضاياها، بدءاً من رصد البيئة التمكينية للمجتمع المدني والتزامه بمبادئ اسطنبول، والتزام القطاع الخاص بمعايير حقوق الإنسان، وصولاً إلى المناصرة والمدافعة من أجل البدائل، لاسيما حول دور القطاع الخاص والاستثمار في التعاون التنموي، والتعاون جنوب-جنوب، والأنظمة الضريبية.



ورشة عمل حول فاعلية التعاون التنموي - بيروت - ٢١ نيسان ٢٠١٨

الحوار مع مؤسسات
الاتحاد الاوروبي حول
**تأثير سياساتها في
المنطقة**

حول المسار:

منذ إنطلاق مسار برشلونة (١٩٩٥) إلى سياسة الجوار الأوروبية (٢٠٠٤)، تتابع الشبكة انعكاسات سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة وتتولى المدافعة على المستوى الوطني والإقليمي وعلى مستوى المؤسسات الأوروبية، لضمان انساق السياسات من مختلف مستويات التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة العربية بما في ذلك اتفاقيات التجارة وآليات المعونة وسياسات التنمية، نحو السياسات التي تخدم السلام والديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. وقد ظهرت الحاجة إلى مشاركة أوسع للمجتمع المدني في الحوار حول سياسات الاتحاد الأوروبي، لا سيما تلك المتعلقة بسياسة الجوار الأوروبية، في أعقاب انتفاضات عام ٢٠١١ ومع تغيير الأولويات في المنطقة و بروز الحاجة إلى مراجعة السياسات والمقاربات المعتمدة من قبل الاتحاد الأوروبي.

في هذا الإطار، تنظّم الشبكة منذ عام ٢٠١٠ زيارات مدافعة سنوية إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي وتنخرط بشكل فعّال في مسار "الحوار المهيكّل مع المجتمع المدني" الذي أطلقه الإتحاد والذي تبلور في انخراطها في المنتدى حول السياسات التنموية من جهة وإطار دولي لمنظمات المجتمع تديره مفوضية التنمية في الإتحاد الأوروبي يهدف إلى تنظيم حوار مع ممثلين معينين بسياسات الإتحاد الأوروبي والشراكة معه من مختلف المناطق في العالم، وتتمثل الشبكة في مجموعة العمل المنظمة. وعملها من خلال المنصة (الكنسورتيوم) المنظمة لهذا الحوار على مستوى منطقة البحر الأبيض المتوسط منذ عام ٢٠١٨ ("مجالات") والممولة من قبل الإتحاد الأوروبي. كما تعمل على مراقبة تنفيذ اتفاقيات الشراكة الوطنية بين الإتحاد الأوروبي ودول المنطقة العربية ومدى انخراط المجتمع المدني في مساراتها المتعددة (في مجال التعامل التنموي وحول موضوع الهجرة واللجئين وفي قضايا الديمقراطية والحوكمة وقضايا الأمن وحقوق الإنسان).

أهم المنجزات:

- المزيد من انخراط الشبكة في الحوار المهيكّل مع الإتحاد الأوروبي مما نتج عن ذلك انخراطها في المنصة -الكنسورتيوم المنظم لهذا الحوار بدءاً من ٢٠١٨: شاركت الشبكة منذ عام ٢٠١٤ بفاعلية وتأثير بمسار الحوار المهيكّل بين المجتمع المدني والإتحاد الأوروبي حيث نظمت حوارات إقليمية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول الشراكة وشاركت في منتديات حول الموضوع وبمؤتمرات حول الحوار المهيكّل حيث عرضت الأولويات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية والسياسية للمنطقة. جاءت إحدى التوصيات الرئيسية لآخر حوار للمجتمع المدني في عام ٢٠١٧ لتؤكد الحاجة إلى مرجعية إقليمية للحوار المنظم مستقلة وتابعة للمجتمع المدني مباشرة مع ضمان التنسيق الوطيد والمستمر مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي. في هذا الإطار، انطلقت مبادرة "مجالات" بدعم من الإتحاد الأوروبي عبر منصة تتألف إلى الشبكة خمس شبكات أخرى تمثل منظمات المجتمع المدني العاملة في "الجوار الجنوبي"
- مشاركة الشبكة في تحديد الأولويات الموضوعية للحوار في إطار "مجالات": ساهمت الشبكة بفاعلية بتحديد الأولويات التي يفترض نقاشها مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي عبر مشاركتها الفعّالة في مسار الحوار المهيكّل والتي تمّ اعتمادها لاحقاً كمحاور أساسية في "مجالات"، خاصة بما يتعلق بالسياسات الإقتصادية والحوار الاجتماعي والمشاركة الفعّالة للمجتمع المدني، وبمقاربة حقوق الإنسان لمسائل الهجرة والتنقل، والمقاربة الأمنية وبمسائل الحوكمة الرشيدة.
- خلق منصة إلكترونية تحتوي على معظم الموارد حول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي والحوار لتسهيل وصول منظمات المجتمع المدني إلى المعلومات المتوفرة، وهي باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية (www.majalat.org) تتضمن المنصة الإلكترونية كل

الوثائق والمعلومات عن الحوار المهيكّل مع الإتحاد الأوروبي وعن أنشطة مجالات، وتتضمن منتدى للحوار الإلكتروني خاص بأعضاء مجالات لمناقشة الأولويات المطروحة بالإضافة إلى مواد تدريبية عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي ومواضيع مختلفة تتعلق بالمنطقة وبالشراكة

- انخراط الشبكة في مسارات تشاورية مع الإتحاد الأوروبي على مستوى عدد من القضايا السياسية (التجارة، الأدوات الخارجية والمساعدات التنموية) وأنشطة مدافعة ومناصرة حول قضايا أخرى: قدمت منظمات من المجتمع المدني من الأردن، فلسطين ومصر آرائها وتحليلها حول سياسة الجوار الأوروبية وللشراكة مع الإتحاد الأوروبي (الرابط باللغة الإنجليزية <https://www.facebook.com/pg/louchyshop/posts>)، كما تم التفاعل مع مشاورات حول "الأداة الخارجية للإتحاد الأوروبي" <http://www.annd.org/data/item/pdf/500.pdf>) وكذلك متابعة التزامات البنك الأوروبي للإستثمار في الأردن (الرابط باللغة الإنجليزية: <http://www.annd.org/english/itemId.php?itemId=493>)

النشاطات المنجزة:

• **المؤتمر الإقليمي لبرنامج "مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي - ٢٠-٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، عمان، الأردن، والمنتدى المدني السياسي - ٢٠-٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، بروكسل، بلجيكا**

نظمت الشبكة المؤتمر الإقليمي الأول لـ "مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي يومي ٢٠ و ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، في عمان، بحضور ١٠٠ ممثل عن منظمات المجتمع المدني في الجنوب من ضمنهم ممثلين عن النقابات العمالية والحركات الاجتماعية والمنظمات الشبابية والنسوية والمنظمات الحقوقية والتنمية المنخرطة في الحوار حول السياسات مع الاتحاد الأوروبي. شكل المؤتمر مناسبة لإطلاق برنامج "مجالات" وهي مبادرة تهدف إلى خلق مساحة للقاءات والحوارات البناءة بين منظمات مجتمع مدني، ونقابات عمالية، وحرركات اجتماعية واكاديميين من ضفتي المتوسط والاتحاد الأوروبي بطريقة تساهم في التأثير في رؤى وسياسات هذا الأخير إزاء منطقتنا. كما أتاح المؤتمر الفرصة للحوار حول المواضيع الرئيسية التي تم تحديدها في الحوارات السابقة: الحوكمة الرشيدة، التنمية الاقتصادية والحوار الاجتماعي والهجرة والأمن ومكافحة العنف والعدالة الاجتماعية والمناخية وتأثيرها على الشباب والنساء. ساهمت هذه الحوارات بتحديد الأولويات التي يجب طرحها في اللقاءات المباشرة مع ممثلي المؤسسات الأوروبية والاستراتيجيات التي يجب اتباعها بما يتعلق بكل موضوع. كما تم تخصيص جلسات محددة للنقاش حول مسار الحوار المهيكول والمساحة التي يطرحها في هذا الإطار الجديد والمراحل القادمة. بالإضافة إلى ذلك، تم عرض المنصة الإلكترونية التابعة لـ "مجالات" وخصائصها التي تمكن المجتمع المدني في المنطقة من التواصل والوصول إلى المعلومات عن الحوار المهيكول والسياسات الأوروبية الخارجية.

كما ساهمت الشبكة في اطار المنصة (كونسورتيوم) بتنظيم المنتدى المدني السياسي في بروكسل في اطار برنامج "مجالات" يومي ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٨، بهدف بناء مساحة للتبادل المباشر مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي. أتى المنتدى المدني بعد المنتدى الإقليمي حول سياسات الجوار الجنوبي الذي عقد في عمان تحضيراً لموقف المجتمع المدني المشارك حول المواضيع الأساسية المطروحة ومسار الحوار المهيكول. شارك في المنتدى المدني في بروكسل حوالي ١٥٠ منظمة من المنطقة

الأورومتوسطية وممثلين عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي على عدة مستويات. انقسم الحضور إلى عدة فرق عمل بحسب الأولويات المطروحة والقطاعية وتم تقسيم المنتدى إلى عدة جلسات إرتكزت كل منها على الحوار مع ممثلين عن المؤسسات الأوروبية

من أبرز المقترحات التي تم استخلاصها من منتدي عمان وبروكسل:

• **في محور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:** مراجعة سياسات وبرامج الإتحاد الأوروبي المتعلقة بالحماية الاجتماعية وتشكيل مجموعة عمل Force Task بمشاركة المجتمع المدني من اجل صياغة اقتراحات محددة للانتقال من المقاربة القائمة على الإستهداف الى مقاربة شاملة تعتبر ان الحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان. وتوسيع النقاش بين الإتحاد الأوروبي وادارة التجارة بشكل خاص ومنظمات المجتمع المدني حول كيفية تقييم السياسات والإتفاقيات التجارية السابقة وانعكاساتها على التنمية من اجل اقتراح بدائل محددة تراعي التوافق مع مستلزمات المساواة والعدالة الاجتماعية وأوليات التنمية في دول الجنوب.

• **في محور الهجرة:** تطوير آلية مشتركة بين الإتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني من أجل رصد سياسات الهجرة وأثرها على حقوق المهاجرين، وتقديم التوصيات بشأن تدخلات فورية ومتوسطة المدى من أجل حماية اللاجئين في دول الجنوب وتوفير متطلبات العيش اللائق لهم، في ظل القصور الشديد في السياسات والإجراءات الحالية.

• **في محور الحوكمة:** العمل مع قوى المجتمع المدني في دول الجوار الجنوبي على اقرار تشريعات محلية تؤمن استقلالية القضاء عن السلطة السياسية وتعاونهما، فالمنظومة التشريعية غير كافية وحدها فيما لو كانت السلطة القضائية خاضعة لتدخلات السلطات السياسية وهيمنتها أو ضغوطها، كما هي الحال حالياً. وتطوير إطار اقليمي مشترك بين الإتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني من أجل رصد الحوكمة وكشف الفساد ومعالجته على المستويين الوطني

والدولي، بما في ذلك ضمان حق الوصول الى المعلومات وحماية كاشفي الفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة.

• **في محور الأمن ومكافحة التطرف والإرهاب:** يعتبر المجتمع المدني أن المقاربة الامنية غير مناسبة للتعاطي مع تحديات المنطقة وبالتالي لا يتبناها، ويرى دوره الطبيعي هو التعامل مع الجوانب الهيكلية للمشكلة وأسبابها الجذرية. وعليه يمكن البدء في تشكيل مجموعات عمل ومجموعات بحث لتحليل الأسباب الهيكلية والطارئة السياسية والاجتماعية والثقافية التي تساهم في زيادة العنف وتمهّد لقبول الارهاب وتطوير برامج مع حكومات الدول الاعضاء في الإتحاد الأوروبي لمعالجة هذه الظواهر.

الوثيقة الختامية للمؤتمر (باللغة العربية) :
<http://www.annd.org/data/file/files/ArOutcomeDocument-NSPAMMAN2018.pdf>
الوثيقة الختامية للمؤتمر (باللغة الإنجليزية) :
<http://www.annd.org/data/file/files/ENOutcome%20Document-NSPAMMAN2018.pdf>
الوثيقة الختامية للمؤتمر (باللغة الفرنسية):
<http://www.annd.org/data/file/files/FROutcomeDocument-NSPAMMAN2018.pdf>

• **اطلاق مرصد الحقوق الاجتماعية في المنطقة العربية**

تم اطلاق مرصد الحقوق الاجتماعية في المنطقة العربية بالشراكة مع سوليدار كأداة لمراقبة تنفيذ ورصد آثار سياسة الجوار الأوروبية الجديدة (بعد ٢٠١٥) حول العمل اللائق وحرية التجمع والحماية الاجتماعية في ٧ بلدان من منطقة الجوار الجنوبي (الجزائر ومصر ولبنان والمغرب وفلسطين وتونس). يعتمد المرصد على مشاورات وطنية مع منظمات المجتمع المدني المعنية بالمواضيع المطروحة وعلى دراسات حالة وتقارير وطنية وأخبار ومواد تدريبية .
الرابط باللغة الإنجليزية:

<http://www.solidar.org/en/activities/decent-work-social-protection-and-freedom-of-association-in-the-middle-east-and-north-africa>

قصة نجاح



المنتدى المدني في بروكسل ٢٠-٢١ نوفمبر ٢٠١٨

من ناحية أخرى، تعزز الشبكة التشبيك مع مؤسسات المجتمع المدني في أوروبا كـ CNCD ١١,١١,١١ و سوليدار والشبكة الفرنسية الأورومتوسطية والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الانسان وكونكورد بالإضافة الى العديد من المنظمات الأوروبية النشيطة على مستوى أوروبا والتعاون مع الجوار الجنوبي، حيث بنيت شراكات طويلة الأمد تساهم في مراقبة ورصد المسارات الأوروبية وتنفيذ مشاريع مشتركة وتوفير الدعم المالي وتنسيق وتفعيل المشاركة في المنتديات التي تنظم في بروكسل.

تتابع الشبكة حملات المدافعة والمناصرة المباشرة لمؤسسات الإتحاد الأوروبي كخيار استراتيجي، خاصة بعد مرحلة الإنتفاضات الشعبية في الدول العربية وتبعاً لمدى التأثير المباشر لتطور السياسات الأوروبية على بلدان جوارها في المنطقة. في هذا الإطار، ومنذ ٢٠١١ نظمت الشبكة زيارات مدافعة إلى المؤسسات الأوروبية في بروكسل حيث يشارك ممثلون من لبنان والأردن وتونس وفلسطين والمغرب ومصر وسوريا، فيلتقون بمسؤولين أوروبيين لمناقشة المسائل ذات الأهمية على نطاق البلدان والمنطقة. ونظراً لكون الموظفين والإداريين الأوروبيين لا يزورون المنطقة بشكل منتظم، فإن زيارات المدافعة تسمح بنقل المعلومات والتقييم بشكل أسرع من المنطقة إلى المؤسسات الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، تسمح هذه الزيارات بالتواصل المباشر مع ممثلين أوروبيين رفيعي المستوى على عدة مستويات في الهيئات الأوروبية مثل خدمة الامن والعمل الخارجي الأوروبي ومفوضتي الجوار والتنمية والبرلمان الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية. لهذه الاجتماعات أثرين أساسيين: الأول بناء قدرات ممثلي المجتمع المدني على اساليب ومنهجيات عمل الهيئات الأوروبية المختلفة (القانونية، المالية والسياسية والديبلوماسية) والثاني يتمركز حول تقديم التحليل الوطني والإقليمي حول مواضيع أساسية ومحددة بحسب خبرة واختصاص كل هيئة. على سبيل المثال، تم اللقاء الضوء على الاشكاليات المرتبطة بتنفيذ خطة عمل ٢٠٣٠ في المنطقة ودور السياسة التنموية الأوروبية في هذا المجال في اجتماع مباشر مع المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية التابعة للمفوضية الأوروبية. وأيضاً من خلال هذه الزيارات، تم التواصل مع أعضاء من المجلس كالمفوض الأوروبي لشؤون التوسع والسياسة الأوروبية للجوار يوهانس هان والمفوضة العليا للشؤون الخارجية وسياسة الأمن للاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني ومختلف المديرات المعنية (المديرية العامة للتجارة - المديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية - المديرية العامة لسياسات الجوار الأوروبي ومفاوضات التوسع قسم المجتمع المدني) ويتم تنظيم ٥ إلى ١٠ لقاءات سنوية، مما يظهر الإهتمام بقاء وخلق مساحة لممثلي المجتمع المدني المطروحين من الشبكة.



المؤتمر الإقليمي لبرنامج "مجالات" حول سياسات الجوار الجنوبي عمان ٢٠-٢١ سبتمبر ٢٠١٨

رصد المؤسسات المالية
الدولية والحوار معها
حول تأثير سياساتها
في المنطقة

حول المسار:

تلعب المؤسسات المالية الدولية دوراً فاعلاً ومؤثراً في الخيارات والقرارات المالية والاقتصادية والإقليمية والوطنية، ونخص بالذكر هنا صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي. وتعتبر الاقتصادات العربية الهشة التي تمر بمرحلة انتقالية ضحية إصلاحات مالية ونقدية عشوائية. من مسببات هذه الإصلاحات الاعتباطية تقارير وتوصيات صادرة عن المؤسسات المالية الدولية تتجاهل الآثار الاجتماعية الجانبية وأحياناً كثيراً تتسبب في الاضطرابات السياسية المتزامنة معها. وقد رصدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية آثار توصيات المؤسسات المالية الدولية على المنطقة من وجهة نظر حقوق الإنسان وعلى أسس العدالة الاجتماعية. وقدمت نتائج أبحاثها خلال مشاركتها في إجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لصندوق النقد البنك الدوليين.

الأهداف وفقاً للخطة الاستراتيجية:

- تعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في المدافعة والمناصرة حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير الموارد واتاحة فرص الحوار حول الموضوع
- تعزيز استخدام الراصد في قنوات المدافعة والمناصرة حول السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والدولي.

أهم المنجزات:

- تحسين نوعية المناصرة تجاه مؤسسات التمويل الدولية من خلال انتاج مجموعة من الاوراق الوطنية والإقليمية التي تراجع البند الرابع من الاتفاقية مع الصندوق Article ٤ وتقدم وجهة نظر إقليمية مستندة الى الدراسات الوطنية.
- تفعيل مشاركة المنظمات في متابعة سياسات الصندوق وتأثيرها على السياسات العامة على المستوى الوطني من خلال توسيع دائرة الباحثين المهتمين والذين يكتبون ويرصدون هذه السياسات ومن خلال انخراطهم وتوسيع مشاركتهم في حوارات مباشرة مع الصندوق
- تعزيز قنوات التواصل مع صندوق النقد الدولي من خلال الاتضمام الى مجموعة تنسيق الحوار بين منظمات المجتمع المدني وصندوق النقد ومشاركة الشبكة بشكل واسع في المشاورات الإقليمية التي ينظمها الصندوق في المنطقة

النشاطات المنجزة:

• اعداد ٥ أوراق إقليمية ووطنية حول آثار السياسات الاقتصادية الإجتماعية وتوصيات المؤسسات المالية الدولية:

١. صندوق النقد الدولي ولبنان: جعل الفئات الأضعف تدفع الثمن
٢. تقييم سياسات صندوق النقد الدولي الاقتصادية والاجتماعية في اعقاب الربيع العربي
٣. اظهار العيوب في خطة مصر لدعم الطاقة المروج لها من صندوق النقد الدولي
٤. تدخلات صندوق النقد الدولي والعدالة الضريبية في الأردن
٥. كيف تتعارض السياسات النقدية مع اهداف السياسات المالية في مصر

• تنظيم جلسة في منتدى المجتمع المدني لإجتماع الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٨ تحت عنوان: "الإقتصادات في مرحلة انتقالية: عدم المساواة وسياسات المؤسسات النقدية الدولية في العالم العربي" بمشاركة الائتلاف في ٩-١٠ أكتوبر ٢٠١٨ في بالي، اندونيسيا

نظمت الشبكة جلسة بعنوان "الاقتصادات بمرحلة انتقالية: اللامساواة وسياسات صندوق النقد الدولي في المنطقة العربية". بهدف مناقشة تأثير سياسات المؤسسات المالية الدولية على المنطقة عبر عرض تأثيرها على خمس دول عربية. في لبنان، حيث تم عرض كيفية تركيز صندوق النقد الدولي على الاستقرار المالي الكلي للبنان بينما يتغاضى عن الأثر الاجتماعي الفعلي من خلال عرض الحقائق والتحليلات والتوصيات الواردة في "البند الرابع" من الاتفاقية التي تربطه بلبنان والتي تم إصدارها حديثاً. كما تم عرض خطة الطاقة المدعومة من صندوق النقد الدولي في مصر وتأثيرها على الشركات الصغيرة والمتوسطة، ومستوى الشفافية والمساءلة المطبقة في هذه الاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، عرض ممثل الاردن (عضو في الائتلاف للعدالة الضريبية في العالم العربي)، تأثير مشروعية برامج الصندوق على السياسات المالية والضريبية في الأردن التي أدت إلى التحركات الشعبية منذ أول ٢٠١٨.

• المشاركة في حوارات اقليمية ووطنية نظمها صندوق النقد الدولي حيث شارك ممثلو وشركاء الشبكة وائتلاف العدالة الضريبية في المنطقة العربية في الاجتماع الإقليمي لصندوق النقد الدولي "فرصة للجميع: تعزيز النمو والشمول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" في مراكش، المغرب في ٢٩-٣٠ يناير ٢٠١٨ وشمل الاجتماع جلسة لمناقشة القضايا الضريبية في المنطقة وحيث تم استخدام نتائج الابحاث التي نفذتها الشبكة في إطار هذا المشروع لمناقشة الإصلاحات الضريبية على المستوى الإقليمي.

تحسين نوعية المناصرة على مستوى صندوق النقد الدولي

٢٠١١ - ٢٠١٣: مشاركة محدودة في في أنشطة موازية نظمت من شركاء الشبكة الدولية وساهمت الشبكة بمداخلات عامة حول النموذج التنموي وإنعكاسات توصيات الصندوق

٢٠١٣ - ٢٠١٥: تنظيم أنشطة موازية من قبل الشبكة ومشاركة وفود تتضمن عدة ممثلين عن المنظمات والاستناد الى اوراق سياساتية حول المواضيع الاقتصادية والاجتماعية العامة بمشاركة بعض الموظفين في صندوق النقد

٢٠١٦ - ٢٠١٨: رصد دائم لتقارير صندوق النقد الدولي على المستوى الوطني (Article ٤) والاقليمي (Regional Outlook) واعداد اوراق سياسية من قبل باحثين والمشاركة في حوارات مباشرة مع مدراء اقليميين في الصندوق حول مضمون هذه التقارير



الاجتماع الإقليمي لصندوق النقد الدولي مع منظمات المجتمع المدني - المغرب - ٣٠ كانون الثاني - ٢٠١٨

البيئة التمكينية لمنظمات
المجتمع المدني

حول المسار:

يعرف الفضاء المدني عادة بالفضاء المتاح لممارسة الأفراد والمنظمات حقوقهم والعمل على التأثير بالأوضاع السياسية والاجتماعية التي تؤثر بدورها عليهم. ويتأثر، أو يتحدد، الفضاء المدني بالبيئة السياسية والقانونية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني. يعني ذلك عملياً، مجموع الشروط التي قد تعيق أو تمكن عمل منظمات المجتمع المدني، من قوانين راعية لحق الاجتماع والتجمع والتظاهر والتسجيل والتعبير والوصول الى التمويل والمعلومة وغيرها، وإشراك المجتمع المدني بالإضافة إلى الاستقرار السياسي وطبيعة الأنظمة التي تحدد هذا الفضاء وعلاقة الدولة بالمجتمع المدني وباقي الأطراف الفاعلة في المجتمع.

رغم توجه المسارات العالمية اليوم نحو المزيد من الاعتراف بدور المجتمع المدني وأهمية انخراطه كشريك في عملية التنمية وتعزيز حقوق الإنسان، ورغم اعتماد التوجه التنموي الذي يقوم على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، عملياً، لا زال العالم يشهد تراجعاً في البيئة التمكينية للمجتمع المدني. وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، يشهد هذا الفضاء تراجعاً غير مسبوق. فبعد انتفاضات الشعوب العربية، عادت بعض الدول إلى الأنظمة الديكتاتورية، وبعضها لا زال يشهد نزاعات عنيفة، أو يتأثر بنزاعات مجاورة. ويضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع المعيشية والإقتصادية والاجتماعية، وعجز الدول عن أداء واجباتها تجاه المواطنين واستخدام المقاربة الأمنية في مواجهة الأصوات المعارضة أو تحت حجة مكافحة الإرهاب. إن هذا الوضع الذي تعيشه المنطقة العربية انعكس على الفضاء المدني، فبات المجتمع المدني يعيش بيئة مقيدة أو طاردة، لا تتيح له ممارسة دوره بفعالية. ويتجسد ذلك سواء في صياغة القوانين المقيدة صراحة لعمل المجتمع المدني، أو في تقييد عمل المجتمع المدني عملياً، في ممارسات قد تصل إلى حد إغلاق الجمعيات وملاحقة الناشطين وإخفائهم قسرياً أو إيدائهم جسدياً.

أهم المنجزات:

- إنشاء منصة إلكترونية لرصد الفضاء المدني في ست دول عربية هي: لبنان والعراق ومصر وعمان والمغرب والسودان: civicspace.annd.org لتسليط الضوء على الانتهاكات بحق المجتمع المدني والتصييق على الحيز المتاح له،
- إطلاق مواقف دعم للمنظمات أو المدافعين الذين يتعرضون للتصييق من خلال صياغة البيانات وتسجيل المواقف
- التعاون مع الشبكات الدولية مثل شبكة سيفيكوس Civicus و Social Watch ما يتيح توسيع دائرة التضامن مع منظمات المجتمع المدني والناشطين المدنيين عند تعرضهم الى انتهاكات لحقوقهم او لاي اعتداء على سلامتهم وحررياتهم العامة والفردية



النشاطات المنجزة:

- إنشاء منصة إلكترونية لرصد الفضاء المدني انطلاقاً من الحاجة إلى توثيق واقع الفضاء المدني في المنطقة العربية وتسليط الضوء على الانتهاكات بحق المجتمع المدني والتصييق على الحيز المتاح له، تبرز الحاجة إلى إنشاء منصة لذلك، كخطوة أولى نحو عمل إقليمي مشترك لمواجهة التراجع في البيئة التمكينية. وقد تم إنشاء منصة إلكترونية، تضمنت تقريراً إقليمياً حول واقع الفضاء المدني في المنطقة العربية، تم إعداده بناء على تقارير وطنية من لبنان والعراق ومصر والسودان والمغرب وعمان. تغطي التقارير أربعة محاور رئيسية هي المجال المتاح لإجراء حوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول سياسات التنمية الوطنية؛ الفاعلية الإنمائية لمنظمات المجتمع المدني: المساءلة والشفافية؛ دعم مقدمي التعاون التنموي للبيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني؛ البيئة القانونية والتنظيمية. كما تحتوي المنصة على صفحة للأخبار والتحديثات المتعلقة بواقع الفضاء المدني في الدول التي يغطيها المرصد، ودراسات أخرى. رابط المرصد: civicspace.annd.org
- ورشة عمل حول الفضاء المدني في المنطقة العربية تم تنظيم ورشة عمل حول الفضاء المدني في المنطقة العربية، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وذلك بهدف إطلاق المنصة الإلكترونية لرصد الفضاء المدني في المنطقة العربية. وقد هدف الاجتماع إلى التشاور بين منظمات المجتمع المدني حول المعايير والمؤشرات التي تم اعتمادها في تقييم واقع الفضاء المدني، وإلى تقييم المرحلة الأولى من المشروع والتخطيط للمرحلة المقبلة. وقدم المشاركون توصيات متعلقة بتعديل المؤشرات لتعكس تحديات المنطقة العربية بشكل أوضح، وتوصيات أخرى تتعلق بمسار الدفاع عن الفضاء المدني بشكل عام، والخطوات التي يجب اتباعها.
- الشراكة مع سيفيكوس: تعاون شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية مع تحالف المجتمع المدني العالمي "سيفيكوس" عبر أداة جديدة في الانترنت هي راصد سيفيكوس CIVICUS Monitor، لتتبع ومقارنة الحريات المدنية عالمياً. يقوم الراصد بتقييم البلدان بناء على احترامها للحريات الثلاث: حرية تكوين الجمعيات، حرية التجمع السلمي، وحرية التعبير، وبتوفير التحديثات حول الانتهاكات

بحق المجتمع المدني. إن هذا التعاون لا يزال مستمراً حتى الآن منذ إنشاء المرصد، بحيث أن الشبكة مسؤولة عن التحديثات المتعلقة بالبلدان التالية: لبنان، والأردن، وتونس، والمغرب، وفلسطين، والسودان، ومصر.

- إعداد أوراق حول حرية التجمع: تم إعداد بحوث وطنية وإقليمية في عام ٢٠١٦ حول البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني، خاصة البيئة السياسية والقانونية. وتغطي البحوث (٦ تقارير وطنية وتقرير إقليمي) البلدان التالية: العراق، وفلسطين، ومصر، وتونس، وسوريا، ولبنان. وتسلط الأبحاث الضوء على جملة من التحديات القانونية، لعل أبرزها ما ينتج عن عدم وجود تطبيق لمبدأ فصل السلطات المعمول به في الدول الديمقراطية، ولذلك فإنه غالباً ما يتم تسييس القوانين وآلية تطبيقها. ويسعى الكتاب لطرح توصيات من أجل تفعيل عمل منظمات المجتمع المدني في المنطقة بهدف ترسيخ قيم العدالة والمساواة وتحقيق التنمية المستدامة للنهوض بمجتمعاتنا. وتتطرق إلى الصراعات التي تدور حالياً في المنطقة العربية، والتي تشكل تحدياً من نوع آخر يتمثل في نقص التركيز على أهمية تشريع القوانين المناسبة لعمل المؤسسات المدنية، إضافة إلى تحول المساعدات الدولية إلى مسار مختلف تماماً.

قصة نجاح



ورشة عمل حول الفضاء المدني في المنطقة العربية - بيروت ١٧ كانون الأول ٢٠١٨

لقد أتى إنشاء مرصد الفضاء المدني في وقت لا تزال فيه الانتفاضات والحركات الاجتماعية المنددة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة حالياً، والمطالبة بمستوى معيشة أفضل، نشطة وتساهم في تغيير المشهد السياسي في المنطقة العربية. وقد كان آخر هذه الانتفاضات الاحتجاجات التي انطلقت في السودان منذ ١٩ ديسمبر الماضي، عندما زادت الحكومة سعر الخبز إلى ثلاثة أضعاف. ومنذ ذلك الحين، والتظاهرات تتوسع لتصبح حركة أكبر نطاقاً تطالب الرئيس السوداني عمر حسن البشير بالتناحي. وقد تمثل رد فعل السلطات في السودان بالاعتقالات التعسفية والأسر والإستخدام المفرط للعنف، وصولاً إلى إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين، وإسقاط عدد من الشهداء والجرحى لا زال يرتفع كل يوم.

لقد واكب مرصد الفضاء المدني التطورات في السودان منذ اندلاع التحركات، ووثق مختلف الأصوات المطالبة بإنهاء العنف الذي يتعرض له المتظاهرون السلميون والصادرة عن المجتمع المدني. فقد أطلقت الشبكة في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٨ عريضة تدين العنف الممارس من قبل الشرطة وتطالب فيها بإنهاء التعرض للمتظاهرين ومحاسبة المسؤولين عن قتلهم وإطلاق سراح المعتقلين وإنهاء حملة الرقابة واغلاق وسائل التواصل الاجتماعي. وقد تم توقيع العريضة من قبل أكثر من ٤٠ منظمة و ٩٠٠ شخص. كما أرسلت الشبكة رسالة إلى المقرر الخاص المعني بالحقوق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، تطالب فيها بإرسال نداء عاجل إلى حكومة السودان بشأن الإستخدام المفرط للقوة والإعتقالات التعسفية وحالات الإحتجاز. كما طالبت الرسالة المقرر الخاص بالقيام بزيارة محلية لتقصي الحقائق والاستماع إلى مجموعات المجتمع المدني المحلية. وبالفعل اصدر المفوض السامي لحقوق الانسان تقريراً يحدد فيه مبادئ حماية حقوق الانسان اثناء التظاهر يومين بعد تلقيه رسالة الشبكة. فقد تكاملت وظيفة المرصد مع مختلف الجهود التي أطلقتها أو انخرطت فيها الشبكة في ما يتعلق بالتضامن مع شعب السودان ومحاولة إيصال صوته إلى المجتمع الدولي.



ورشة عمل حول الفضاء المدني في المنطقة العربية - بيروت ١٧ كانون الأول ٢٠١٨

العدالة الضريبية في البلدان
العربية

حول المسار:

تشكل الأنظمة الضريبية أداة مهمة لرسم السياسات الاقتصادية ودعم القطاعات المنتجة والاستثمارات المنشودة، كما أنها تشكل أداة مهمة لإعادة توسيع الثروات وتحقيق المساواة الاجتماعية من خلال تمويل الخدمات العامة فضلا عن أنها تساهم في تعزيز المشاركة المجتمعية من خلال تمكين المجتمع من مساءلة المسؤولين كونه يساهم في دفع الضرائب. إلا أن الأنظمة المعتمدة في المنطقة العربية تعاني من أوجه قصور هيكلية تعيق تحقيق وظائفها المنشودة فالأنظمة الضريبية في المنطقة ساهمت في توسيع الاقتصاد الريعي على حساب الاقتصاد المنتج من خلال الاعفاءات والمحفرات الضريبية التي اعطيت للقطاعات المالية والعقارية وارتفاع الضرائب على قطاعات الصناعة والزراعة وفتح الاسواق اما المنتجات المستوردة في اطار اتفاقيات التجارة. كما ان الانظمة الضريبية في المنطقة لم تقم بوظيفة إعادة التوزيع كونها غير تصاعدية بشكل كاف وتعتمد بشكل كبير على الضرائب على القيمة المضافة التي لا تميز بين المستهلكين، كما أنه لا يتم توزيع الأعباء الضريبية بشكل مناسب على جميع الأنشطة الاقتصادية وجميع شرائح المجتمع- وبما في ذلك الرجال والنساء- وهذا يرجع إلى عدم وجود أساليب ضرورية خلال عملية صنع السياسات، مثل الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي. في هذا الإطار، تعمل الشبكة على الإنخراط في عملية رصد تأثير هذه السياسات الضريبية على العملية التنموية في دول المنطقة وعلى العدالة الاجتماعية من خلال المشاركة في المسارات المتعلقة بالرصد والبحث والمدافعة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وذلك عبر العمل على خلق حركة متماسكة لمنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في المنطقة العربية.

أهم المنجزات:

- تأسيس إئتلاف العدالة الضريبية في المنطقة العربية تم تأسيس الإئتلاف عقب الإجماع الإقليمي للعدالة الضريبية في العالم العربي في عمان في شهر ٢٠١٧/٠٣ وتشكلت هيئته التنسيقية من الشبكة والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية ومركز الفينيق والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بعد ان عملت هذه المنظمات لمدة ٤ سنوات على مناقشة السياسات الضريبية في المنطقة وتعزيز ادوار المجتمع المدني في الاخرات في هذه الجهود وبناء القدرات (لمنظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف) حول الموضوع واعداد بحوث وتنظيم حملات مناصرة ومدافعة على المستويين الإقليمي والدولي ودعم جهود المجتمع المدني الوطنية.
- تعزيز قنوات مع الشبكات الدولية المهتمة بالعدالة الضريبية انضمت الشبكة إلى اللجنة التوجيهية لهيئة المستقلة لإصلاح ضرائب الشركات الدولية (ICRICT) و... مع الشبكة الدولية للعدالة الضريبية (Tax Justice Network)
- دعم جهود المنظمات الوطنية في متابعة السياسات الضريبية والإعكاسات الجندرية لهذه السياسات من خلال اعداد تقارير وطنية واقليمية تتضمن تحليلا معمقا لواقع الانظمة الضريبية في المنطقة واتعاكساتها على المسيرة التنموية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتشكل مرجعا مهما لمنظمات المجتمع المدني في اطار جهود المناصرة والمدافعة
- استخدام النتائج البحثية حول الأنظمة الضريبية في مسارات مختلفة للمدافعة والمناصرة من قبل الشبكة كاطار اقليمي ومن قبل الاعضاء والشركاء الوطنيين، ومن أبرز المسارات التي تم استخدام نتائج الرصد فيها هي تقارير المراجعة الدورية الشاملة، تقارير الظل لاجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وفي اطار

العمل على سياسات الاتحاد الاوروبي. ويات موضوع السياسات الضريبية، يحتل الأولوية في مواضيع الشبكة. كما ان معظم ورشات العمل والحوارات الاقليمية التي نظمتها او شاركت فيها الشبكة خلال العامين السابقين تناولت هذا الموضوع.

DEC. 2018

Tax Justice and Sustainable Development in the Arab Region:
Lessons from tax systems in four countries

Based on research conducted by Dr Nasser Abdel Karim
Commissioned by the Arab NGO Network for Development and its partner institutions

christian aid FORD FOUNDATION annd

الضرائب والعدالة الاجتماعية:

حالات من ٤ دول عربية



annd
Arab NGO Network for Development
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

النشاطات المنجزة:

- ورشة عمل حول الضرائب في لبنان من منظور النوع الاجتماعي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في بيروت لبنان
- نظّمت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ورشة عمل حول الضرائب في لبنان من منظور النوع الاجتماعي، في بيروت. وقد أنتت الورشة في سياق عمل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والمنطقة العربية وعلى الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ومنها آلية الإستعراض الدوري الشامل، وضمن جهود الدفع بأجندة التنمية المستدامة ولا سيما الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين. وقد تناولت ورشة العمل الأولى عرضاً لأبرز التحديات المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في لبنان ومدخلاً عاماً حول السياسات الضريبية والعدالة الضريبية، بالإضافة إلى مناقشة ومقاربة الضرائب من منظور النوع الاجتماعي، مع تركيز على النموذج اللبناني.
- المؤتمر الإقليمي حول العدالة الضريبية في العالم العربي وإطلاق سلسلة من الأبحاث عن العدالة الضريبية ٢٢-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٨، عمان، الأردن: نظمت الشبكة المؤتمر الإقليمي حول العدالة الضريبية في العالم العربي بالتعاون مع مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية وأتحاد المرأة الأردني بهدف اطلاق التقارير الوطنية والإقليمية تهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية لتحقيق التنمية المناسبة والتوزيع العادل للثروة، مع تقديم مقاربة إقليمية تسلط الضوء على القضايا المتداخلة ذات الصلة المتعلقة بالمساواة في النظم الضريبية في الدول العربية، والقاء الضوء على التحيز الجندي (النوع الاجتماعي) في النظم الضريبية في دول الدراسة، مع إبراز اوجه التشابه على المستوى الإقليمي الواضحة والصريحة في أدوات التحيز الجندي للنظم الضريبية في المنطقة العربية.

قصة نجاح

في ظل التحركات الشعبية في الأردن ضد القانون الضريبي المقترح الذي استهلكت في نيسان ٢٠١٨ والتي ادت الى استقالة الحكومة وتعيين الوزير الأردني الحالي الدكتور عمر الرزاز، تم العمل من قبل شركاء وأعضاء الشبكة على استعمال التحاليل والتوصيات لنظام ضريبي بديل في الأردن من التقارير الصادرة عن حالة الأردن في اطار مشروع العدالة الضريبية واصدار ورقة سياسية تحليلية عن النظام المقترح وانشاء تحالف للعدالة الضريبية لمنظمات المجتمع المدني الأردني (بقوده اتحاد المرأة الأردني، احد الأعضاء المؤسسين للشبكة) و دعم لأدوات التواصل في الحملة.

- اجتماع الخبراء حول العدالة الضريبية في المنطقة العربية ٢٤ - ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٨ في عمان، الأردن
- نظّمت الشبكة اجتماع خبراء حول العدالة الضريبية في المنطقة العربية في عمان بالتعاون مع اتحاد المرأة الأردنية ومركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمناقشة التقارير الوطنية عن العدالة الضريبية في عدّة بلدان عربية (فلسطين ومصر ولبنان والأردن) والتقرير الإقليمي حول العدالة الضريبية في العالم العربي وانعكاساته على العدالة الجنديرية.

- اعداد دليل تدريبي عن العدالة الضريبية يستهدف منظمات المجتمع المدني يهدف الدليل إلى تعريف منظمات المجتمع المدني على خصائص الضرائب ودورها ولفهم تركيبة الأنظمة الضريبية في المنطقة بغية مساعدتها على العمل على موضوع الإصلاح الضريبي كمكون أساسي من العدالة الاجتماعية وطرح بدائل تقلص عدم المساواة وتؤمن آلية الموارد الكافية للتنمية. في هذا الإطار، تم طرح كل من أنظمة مصر وتونس والمغرب وفلسطين والأردن ولبنان كدراسات حالة في الدليل. سيتم عمل الدليل كأساس لتدريبات مخصصة لمنظمات المجتمع المدني في العالم العربي.



المؤتمر الإقليمي حول العدالة الضريبية في العالم العربي - عمان - ٢٢-٢٣ أيار ٢٠١٨

الاستعراض الدوري الشامل

◀ حول المسار:

تشارك شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية منذ عام ٢٠٠٩ في مسار الإستعراض الدوري الشامل كوسيلة للرصد والمناصرة والمساءلة. وتنبني الشبكة مقاربة شاملة للإستعراض الدوري الشامل تتضمن الرصد الممنهج لانتهاكات حقوق الإنسان في الدول العربية، وتعتمد على بناء الإئتلافات والتوافق بين مجموعات المجتمع المدني لمتابعة الرصد والمناصرة. تتم المناصرة على المستوى الوطني والأمم المتحدة، لدى مجلس حقوق الإنسان في جنيف وخلال جلسات الفريق العامل للتمعن بكافة المقترحات على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي والحقوق والتقافي التي تتناول الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان.

◀ الأهداف وفقا للخطة الاستراتيجية:

تعزيز التحالفات وأعمال المناصرة بشأن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية عبر قنوات مختلفة (الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات مراجعة المعاهدات، وآليات جامعة الدول العربية).

◀ أهم المنجزات:

- ازدياد المشاركة المنظمة في مراقبة تنفيذ توصيات الإستعراض الدوري الشامل: حثت الشبكة العربية مجموعة من منظمات المجتمع المدني في لبنان على مراقبة مسار الإستعراض الدوري الشامل بدقة من خلال إعداد تقرير منتصف المدة وصياغة توصيات تساهم في تعزيز وضع حقوق الإنسان. وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تم رصد أبرز التوصيات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية من منظور جندي.
- ازدياد المشاركة مع صانعي السياسات الطامحين لتعزيز وضع حقوق الإنسان من خلال مسار الإستعراض الدوري الشامل: عقد ورشة عمل داخل البرلمان اللبناني لرفع مخاوف المجتمع المدني بشأن شتى القضايا الحقوقية والمناقشة مع النواب والوزراء والسياسيين دور مجلس النواب في تنفيذ توصيات الإستعراض الدوري الشامل.
- ازدياد التعاون مع الشركاء الدوليين لمراقبة وضع الفضاء المدني: بين ٢٠١٦ و ٢٠١٨، تعاونت الشبكة العربية مع منظمة CIVICUS لرصد انتهاكات الفضاء المدني (حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحرية التعبير) في كافة البلدان المنخرطة في مسار الاستعراض الدوري الشامل (كالأردن وفلسطين). وقد زاد هذا التعاون والتنسيق مع CIVICUS الدعم المالي لمواصلة أعمال المناصرة في المحافل الدولية.
- توثيق أوضاع حقوق الإنسان من خلال مساهمات الأعضاء والشركاء (في الأردن وفلسطين): قدمت الشبكة العربية تقارير عن الوضع الحقوقي في الأردن وفلسطين، مع التركيز على البيئة التمكينية وحقوق العمال والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد ارتكزت التوصيات المتعلقة بالسياسات على الأبحاث التي أجرتها الشبكة العربية مسبقاً، كما وسيتم استخدامها في أعمال المناصرة ذات الصلة.

◀ النشاطات المنجزة:

- تقديم تقريرين مشتركين وشاملين حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التمكينية قبيل جلسة الإستعراض الدوري الشامل لـ"إسرائيل" في كانون الثاني/يناير 2018. عملت الشبكة بالشراكة مع ائتلافات وطنية فلسطينية (اثنين) ودولية (CIVICUS) لكتابة التقارير، ومن ثم أصدرت بيانات تتدد بانتهاكات الفضاء المدني الواسعة النطاق في فلسطين.
- تنظيم مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ووزارة الدولة لحقوق الإنسان ورشة عمل حول الإستعراض الدوري الشامل (تقرير منتصف المدة) بمشاركة ممثلين عن الحكومة اللبنانية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية.
- تقديم تقرير منتصف المدة للجولة الثانية للإستعراض الدوري الشامل الخاص بلبنان، حيث تلاقى وساهمة مجموعة من منظمات المجتمع المدني في لبنان (ما يفوق الأربعين منظمة) ومن ضمنها شبكات وطنية وإقليمية في صياغة التقرير الذي يتناول كافة المواضيع الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على وضع حقوق الإنسان في البلاد كحقوق المرأة، حقوق الطفل، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الحقوق المدنية والسياسية وحقوق اللاجئين.
- تنظيم ورشة عمل في البرلمان اللبناني حول دور مجلس النواب في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وبمشاركة ائتلاف منظمات وشبكات المجتمع المدني التي عرضت وناقشت مع النواب والوزراء والسياسيين أبرز انتهاكات حقوق الإنسان ووثائق وتوصيات تقرير منتصف المدة.
- تقديم دعم مالي وتقني ولوجستي لتحالف "إنسان" في الأردن والذي يضم أكثر من سبع منظمات حقوقية وخمس مدافعين عن حقوق الإنسان وصحافيين لتنفيذ أعمال مناصرة في جنيف من أجل تفعيل الحوار مع الحكومة وإعتماد توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قدمها المجتمع المدني.



عمل تطرقت لموضوع التمييز الجندي في قانون الضرائب والعمل الغير مهيكّل والتي شاركت فيها أكثر من ثلاثين منظمة، كما الحوار الوطني الذي أيضا ضمّ حوالي ثلاثين منظمة.

وفي أكتوبر ٢٠١٨، نجحت الشبكة في تنظيم ورشة عمل في مجلس النواب اللبناني، بمشاركة كافة أعضاء الائتلاف ومنظمات المجتمع المدني الأخرى ونواب ووزراء وسياسيين لمناقشة دور مجلس النواب في تنفيذ توصيات الإستعراض الدوري الشامل إستنادا الى التقرير والانتهاكات الحقوقية الموثقة. وأحرزت الورشة نجاحا وأكدت على التزامات المشرعين في المسار الحقوقي وتنفيذ توصيات المجتمع المدني. وقد تعهد أكثر من نائب في البرلمان اللبناني يمثلون كتلا مختلفة بمواكبة عمل الحكومة للتأكد من التزامها بالتوصيات التي تلقاها لبنان من قبل مجلس حقوق الانسان وعلى متابعة التشريعات التي يفترض بمجلس النواب تعديلها او اقرارها انسجاما مع هذه التوصيات

أما خلال الإجتماعات والنشاطات على المستوى الوطني والدولي، تطرقت الشبكة والأعضاء إلى المعلومات المتاحة في التقرير حول الوضع الحقوقي في لبنان. فعلى سبيل المثال، خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، ارتكزت مداخلة الشبكة في إطار الهدف الخامس للتنمية المستدامة على تقرير حقوق المرأة الاقتصادية والاجتماعية الذي يفصل الإنتهاكات والتمييز الذي تتعرض له المرأة في لبنان. أما على مستوى العلاقات مع الإتحاد الأوروبي، نجحت الشبكة في إدماج التقارير المتعددة القطاعات خلال الحوارات وخاصة بالنسبة للقضايا الحقوقية الملحة والتي حظيت باهتمام الدول كقضية اللاجئين السوريين وقضايا المساواة بين المرأة والرجل.

• متابعة مسار الإستعراض الدوري الشامل في مصر مع أكثر من ثمانين منظمة مجتمع مدني والمساهمة في إعداد التقرير والتوصيات.

قصة نجاح

استخدام تقرير منتصف المدة للجلسة الثانية للإستعراض الدوري الشامل الخاص بلبنان في المحافل الوطنية والدولية للتصدي لكافة أشكال التمييز ضد المرأة

يعتبر مسار الإستعراض الدوري الشامل من الآليات الأساسية للمساءلة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تقرير منتصف المدة، كونه محطة لمتابعة ومراقبة مدى التزام الدول بتطبيق التوصيات التي تلقتها. وعلى الرغم من غياب آليات ملزمة، إلا أن التقرير يتخذ أهمية كبرى لمعرفة الإتجاه الذي يسير به لبنان. وقد تلاققت مجموعة من منظمات المجتمع المدني في لبنان (مايفوق الأربعين منظمة)، ومن ضمنها شبكات وطنية وإقليمية، لتشكّل ائتلافاً لإعداد التقرير المتعدد القطاعات والذي تناول قضايا الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع التشديد الخاص على التزامات لبنان بشأن النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، وحقوق النساء عموماً، وحقوق الأطفال، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وحقوق اللاجئين والمهاجرين، وحقوق المعوقين. والجدير بالذكر أن المراجعة الثالثة للبنان المقرر إنعقادها في عام 2020 ستستند على المعلومات الذي يتضمنها تقرير منتصف المدة.

يساهم المسار المستمر للإستعراض الدوري الشامل في إشراك المجتمع المدني والإعتراف بدوره الأساسي بصفته ممثلاً فئات اجتماعية متنوعة ومهمشة خاصة المنظمات القاعدية، مما يساهم في تعزيز الديمقراطية ونشر المعرفة حول مسارات حقوق الإنسان التي تمكن المجتمع المدني من تحقيق إنجازات على المستوى الحقوقي.

خلال هذا المسار، قامت الشبكة بنشر الوعي حول أبرز أشكال التمييز التي تتعرض لها المرأة في الحياة اليومية فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة من خلال ورشات



ورشة عمل في البرلمان اللبناني حول دور مجلس النواب في تنفيذ توصيات الإستعراض الدوري الشامل - بيروت- ٢٥ أكتوبر ٢٠١٨

التقرير المالي للعام ٢٠١٨

للفترة الممتدة بين ١ كانون الثاني
٢٠١٨ ولغاية ٣١ كانون الأول ٢٠١٨

المشروع: كل المشاريع
العملة: دولار أميركي

الإيرادات

الشرح	الإيرادات
النتائج المدورة من السنوات السابقة	٢٢٣,٨٤٧,٠٠
من الداعمين	
كريستن ايد	٨٠,٠٠٠,٠٠
شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية	٩٧,٧٩٨,٠٠
سوليدار	٦٨,٠٠٥,٠٠
أي ام - الشريك السويدي للتنمية	٧٨,٧٥٥,٠٠
بريد فور ذا وارلد	٤٦,٩٣٧,٠٠
المساعدات الشعبية النرويجية	١٣١,٨٦٦,٠٠
الاتحاد الدولي لنقابات العمال	١٧,٠٠٠,٠٠
اوروميد رايتز	٢٥٣,٣٠٥,٠٠
داياكونيا	١١٥,٦٦٧,٠٠
الصندوق الوطني للديمقراطية	٤٨,٤٩٨,٠٠
مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٢٥,٤٣٨,٠٠
صندوق حقوق الإنسان في العالم	١٠,٩٩٠,٠٠
مجموعة المتطوعين المدنيين - ايطاليا	٤٦,٢٢٥,٠٠
التنمية والسلام - كندا	٧٧,٢٣٤,٠٠
سيفيكوس	٦٥,٩٠٤,٠٠
العمل من أجل التنمية المستدامة	١٠,٥٧٢,٠٠
اوكتافم بريطانيا	٣٢,٧١٨,٠٠
(حل التنمية الاقتصادية (أي دي أس	١٠,١٢٠,٠٠
كريزس أكشن	٣٨,٥٨٦,٠٠
المركز الوطني للتعاون من أجل التنمية	١٣,٦٣٣,٠٠
فريدريش ايبيرت	٨,٦٦٧,٠٠
ايرادات اخرى	٣٠,١٠٧,٠٠
ممولين محليين	٣٦,٧٢٢,٠٠
فرق الصرف ومداخيل الفوائد	٦٩٣,٠٠
اشتراكات الاعضاء	٢٠٠,٠٠
مجموع الإيرادات	١,٥٦٩,٤٨٧,٠٠

المصاريف

الشرح	المصاريف
المصاريف الادارية	١٢٦,٣٠٥,٠٠
مصاريف الاداريين والمنسقين	٣٤٤,٣٨٠,٠٠
التشبيك والتواصل	٨١,٧٤٥,٠٠
برامج ونشاطات الشبكة للعام 2017	٩٠٩,٠٧٢,٠٠
التضامن	٨٤,٢٧٩,٠٠
مجموع المصاريف	١,٥٤٥,٧٨١,٠٠
الرصيد في ٢٠١٨/١٢/٣١	٢٣,٧٠٦,٠٠

رصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية (العمل غير المهيكل)

٢٠١٧/٠٤/٢٦

يعتبر العمل غير المهيكل أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار التي تواجهها ليس فقط بلدان المنطقة ولكن أيضا العالم بأسره. وفقا لمنظمته العمل الدولي يشكل العمل غير المهيكل ما بين نصف وثلاثة أرباع القوى العاملة غير الزراعية في البلدان النامية.

«ربما تكون حصة الاتساع في العمل غير المهيكل في البلدان العربية في القطاعات غير الزراعية ناتجة بشكل رئيسي عن سياسات الانفتاح، العولمة الليبرالية الجديدة، طفرة الشباب، الهجرة الريفية بأعداد كبيرة نتيجة اهمال المناطق الريفية بشكل عام والقطاع الزراعي بشكل خاص، بالإضافة إلى موجات كبيرة من الهجرة القادمة.» و بناء على كل ماسبق ذكره، عملت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في ٢٠١٥-٢٠١٦ على كتابة تقرير حول العمل غير المهيكل كجزء من الرصد العربي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.



التحديات التي تواجه فعالية تمويل التنمية: ما دور منظمات المجتمع المدني في

٢٠١٨/٦/٦

يتناول هذا التقرير ظروف تمويل التنمية في الدول العربية من خلال تقديم نظرة عامة على آليات تمويل التنمية في الدول العربية ويسلط الضوء على القيود التي تحول دون فعاليتها، بدءاً من أوجه القصور الملزمة لنظام التعاون التنموي الدولي السائد الذي يحدد تمويل التنمية.



تطبيق أجندة ٢٠٣٠ التقرير الإقليمي

٢٠١٨/٣/٨

يسلط التقرير الضوء بوجه خاص على العقبات الهيكلية على الصعيد الاقليمي ودون الاقليمي لتنفيذ ونجاح خطة عام ٢٠٣٠. كما يحدد الجهود والمبادرات الإقليمية المتخذة من أجل التنفيذ الصحيح للأجندة، علاوة على ذلك، فإنه يقترح بعض التغييرات السياساتية المحددة التي تعتبر ضرورية لإجراء التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي



تطبيق أجندة ٢٠٣٠ الفرص والتحديات في لبنان

٢٠١٨/٨/٣

العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ اجندة ٢٠٣٠ في لبنان : التركيز على اهداف التنمية المستدامة (١٠ و١٠)



تطبيق مبادئ اسطنبول في ٦ دول عربية

٢٠١٧/٠٧/١٠

في عام ٢٠١٠، تبنت أكثر من ٢٠٠ منظمة من ٨٢ دولة، تمثل مختلف المجتمعات والقطاعات، مبادئ إسطنبول لفعالية تطوير منظمات المجتمع المدني باعتبارها توجها لعملية مدتها ثلاث سنوات، شارك فيها ٣٥٠٠ منظمة من جميع أنحاء العالم.

ولكن على الرغم من الخطاب الذي يتبنى شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ويؤكد على الاعتراف المتزايد بدور المجتمع المدني، فإن الأماكن المتاحة وفرص المشاركة تقلص على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. اعتمد اجتماع منظمات المجتمع المدني في كمبوديا في عام ٢٠١١ آليات لمتابعة الالتزام بمبادئ اسطنبول للفعالية التنموية لمنظمات المجتمع المدني وتقييم التقدم المحرز في تنفيذها. يعمل هذا التقرير كجزء من جهود التقييم، في سياق مسار فعالية التنمية، وهو يغطي ستة بلدان



تقرير حول الضرائب والعدالة الاجتماعية في الدول العربية

٢٠١٨/٠٥/٢٢

في سياق عملها مع العديد من الشركاء الدوليين والمحليين على إنشاء نظم ضريبية نزيهة وعادلة في المنطقة العربية، تطلق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية سلسلة من الدراسات حول العدالة الضريبية في عدد من بلدان المنطقة، بالإضافة إلى دليل مفصل عن الضرائب والعدالة الضريبية، ودراسات عن البعد الجندي للضرائب.



الضرائب والعدالة الاجتماعية – ملخص سياسات (فلسطين، الأردن، مصر، لبنان)

٢٠١٨/٥/٢٢

في سياق عملها مع العديد من الشركاء الدوليين والمحليين على إنشاء أنظمة ضريبية عادلة في المنطقة العربية، تطلق شبكة المنظمات العربية غير الحكومية سلسلة من الدراسات حول العدالة الضريبية في عدد من دول المنطقة، بالإضافة إلى دليل مفصل عن الضرائب والعدالة الضريبية، ودراسات حول البعد الجندي للضرائب.



تطبيق أجندة ٢٠٣٠ الفرص والتحديات في الأردن

٢٠١٨/٨/٣

العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ اجندة ٢٠٣٠ في الاردن :
التركيز على اهداف التنمية المستدامة (١٠ و٨ و١)



الحماية الاجتماعية في لبنان: من نظام امتيازات إلى نظام حقوق

٢٠١٩/١/٣

هذه الورقة تحلل نظام الحماية الاجتماعية في لبنان من منظور الإقتصاد السياسي، مع الأخذ بعين الإعتبار النقاشات عن الحماية الاجتماعية على المستوى الدولي. في الختام، تقدم الورقة سبل لتحقيق الحماية الاجتماعية الشاملة في الإطار الوطني.



تطبيق أجندة ٢٠٣٠ الفرص والتحديات في تونس

٢٠١٨/٨/٣

العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ اجندة ٢٠٣٠ في تونس :
التركيز على اهداف التنمية المستدامة (١٠ و٨ و١)



الفضاء المدني في العالم العربي: التقرير الإقليمي

٢٠١٨/١٢/١٩

يواجه المجتمع المدني عالمياً، وفي المنطقة العربية، اتجاهاً نحو التضييق على الفضاء المدني المتاح له لممارسة عمله، مما يعيق نشاطه وقدرته على الانخراط في مسار التنمية. هذا الهجوم على الفضاء المدني يتجسد باعتداءات مختلفة على حقوق الإنسان وبفرض القيود على منظمات المجتمع المدني على المستوى القانوني والعملية. يوثق هذا التقرير حالة الفضاء المدني في ست دول عربية هي: لبنان والمغرب وعمان ومصر والسودان والعراق. وهو جزء من منصة الكترونية لرصد الفضاء المدني:
civicspace.annd.org



تطبيق أجندة ٢٠٣٠ الفرص والتحديات في مصر

٢٠١٨/٧/٢

العقبات والتحديات التي تواجه تنفيذ اجندة ٢٠٣٠ في مصر :
التركيز على اهداف التنمية المستدامة (١٠ و٨ و١)







شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة اقليمية مكونة من تسعة شبكات وطنية و ٢٣ منظمة غير حكومية تعمل في ١٢ دولة عربية. انطلق عمل الشبكة سنة ١٩٩٧ بينما تأسس المكتب التنفيذي للشبكة في بيروت عام ٢٠٠٠. بالتعاون مع شراكة منظمات المجتمع المدني من أجل فعالية التنمية

صندوق بريد: ٥٧٩٢/١٤ | مزرعة : ١١٠٥-٢٠٧٠ | بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١-١-٣١٩-٣٦٦ | فاكس: +٩٦١-١-٨١٥-٦٣٦



www.annd.org
2030monitor.annd.org
civicspace.annd.org

 Arab NGO Network for Development
 @ArabNGONetwork
 Arab-NGO-Network-for-Development
 anndmedia